معالجة الصحف السعودية لقضايا محاربة الفساد

دراسة تحليلية على عينة من صحيفتي الرياض و عكاظ

أ.مرام بنت ضيف الله العصيمي

عضو هيئة التدريس بقسم الإعلام
معيد الصحافة - قسم الإعلام،جامعة أم القرى

ملخص الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على مدى إسهام الصحف السعودية اليومية في معالجة قضايا محاربة الفساد في المملكة العربية السعودية، إلى جانب التعرف على الآلية التي تمت بها هذه المعالجة، إلى جانب معرفة أبرز القضايا والشخصيات التي دارت حولها موضوعات الفساد والوظائف التي استخدمتها أثناء عملية التناول، ورصد الحلول التي قدمتها صحف الدراسة لعلاج قضايا الفساد.

تعد الدراسة من الدراسات الوصفية، حيث استخدمت الباحثة المنهج المسحي، باستخدام أداة تحليل المضمون، على عينة من صحيفتي الرياض وعكاظ والبالغ عددها ٢٠ عددا صحفيا ، وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

١- تشير النتائج إلى أن حجم تغطية صحيفة عكاظ للموضوعات المرتبطة بقضايا الفساد بلغ ٧٩ موضوعا بينما بلغ حجم تغطية صحيفة الرياض للقضايا ٣٥ موضوعا.

٢- أثبتت النتائج أن أبرز الفنون الصحفية التي استخدمتها صحف الدراسة أثناء تناولها لقضايا محاربة الفساد هي فن الخبر الصحفي بنسبة ٧٨,٩٪ ثم المقال الصحفي بنسبة ١٧,٦٪.

٣- أشارت النتائج إلى أن ٩٤,٧٪ من الموضوعات الصحفية المتعلقة بالفساد لم تستخدم الألوان فيها، بينما بلغت نسبة استخدام الألوان ٥,٣٪.

٤- بينت النتائج أن معظم الموضوعات المرتبطة بقضايا محاربة الفساد جاءت داخل الصفحات الداخلية لصحف الدراسة بنسبة ٩٤,٧٪ بينما بلغ عدد الموضوعات المنشورة في الصفحة الأخيرة ٣,٥٪.

٥- كشفت النتائج أن صحف الدراسة اعتمدت أثناء تناولها لقضايا الفساد على العنوان «الممتد» بنسبة مرتفعة بلغت ٣٧,٧٪ ثم العنوان «العريض والمانشيت» بنسبة ٣٣,٣٪.

٦- تظهر النتائج أن معظم الموضوعات التي نشرتها صحف الدراسة والمتعلقة بقضايا الفساد لم يضف لها صور أو رسوم بنسبة ٣٥٪، بينما اعتمدت الصحف على «الصور الشخصية» بنسبة ٢٨,٩٪ ثم يليها «الصور الموضوعية» بنسبة ١٩,٢٪.

٧- أكدت النتائج أن صحف الدراسة اعتمدت على فئة «المراسل الصحفي» بنسبة ٥٤,٤٪ ثم فئة «المندوب الصحفي» بنسبة أقل ١٨,٤٪.

٨- تشير نتائج الدراسة إلى أن أبرز قضايا الفساد التي تناولتها صحف الدراسة هي قضايا «مخالفة الأنظمة» بنسبة ٥٠,٨٪ تليها قضايا «تدني الخدمات» بنسبة ٢٦,٣٪ ثم في المرتبة الثالثة قضايا «اختلاس الأموال» بنسبة ١٥,٧٪.

٩- تظهر نتائج الدراسة أن أبرز الوظائف التي استخدمتها صحف الدراسة هي وظيفة «إعلام وإخبار الجمهور» بنسبة ٦٢,٢٪ ثم وظيفة «التعليق على الأحداث» بنسبة ٢١,٩٪.

١٠-تبين من نتائج الدراسة أن أبرز الشخصيات التي دارت حولها قضايا محاربة الفساد والتي تناولتها صحف الدراسة هي فئة «مقيمين» بنسبة ٣٤,٢٪ ثم فئة «مسؤولين في الحكومة» بنسبة ٣٠,٧٪.

١١-تشير النتائج إلى أن نسبة الموضوعات المطروحة التي لم تقدم حلولا لعلاج القضايا بلغت ٦٨,٤٪، بينما أبرز المقترحات التي تناولتها صحف الدراسة لعلاج قضايا الفساد جاء مقترح «تحسين الخدمات» بنسبة ٢٢,٨٪ ثم بلغ مقترح «الشفافية والرقابة» ٦,١٪.

المقدمة:

مارست وسائل الإعلام أدورا مهمة عبر العصور ولا سيما في العصر الحديث، حيث تمت الاستفادة من وسائل الإعلام بصورة أكبر، إذ إن التطورات الهائلة التي حصلت في حقل الإعلام والاختراعات التي استفادت منها وسائل الاتصال ساهمت بقوة فاعليتها من جهة ومن جهة أخرى استطاعت من خلال وظائفها التي تقوم بها في المجتمع إثبات قوتها الحقيقية ومقدرتها، حيث برز دور وسائل الإعلام وما امتازت به من صناعة التغيير إلى جانب مساهمتها في حل مشكلات وقضايا المجتمع، بالإضافة إلى توجيهها للرأي العام، لا سيما وإن كانت تلك الوسيلة مقروءة مثل الصحف، حيث عرفت الصحافة عبر التاريخ بقدرتها على التأثير نتيجة لصدق الكلمة المكتوبة، عوضا عن ذلك فإن الصحافة تعد من وسائل الإعلام التي تؤثر على معرفة القارئ، بل إنها تساهم في التأثير على آرائه والاتجاهات التي يتبناها. وإلى جانب ما تمتاز به الصحافة من مميزات فإن لها أدورا ووظائف إضافية تقوم بها حيث يعول عليها أن تكون مرآة صادقة لقضايا المجتمع وهمومه. إن دور الصحافة خصوصا ووسائل الإعلام عموما يعد مهما وضروريا في المساهمة في الأزمات على كافة الأصعدة، حيث تعمل وسائل الإعلام إلى جانب مؤسسات الدولة جنبا إلى جنب لتخطي التحديات التي تواجه المجتمع، كما أن الصحافة تعد من أهم المؤسسات الاجتماعية التي تهتم بشأن إصلاح المجتمع بيد أنها بحاجة إلى سقف مناسب من الحرية[1] حيث أثبتت دراسات عديدة أن لوسائل الإعلام الأثر البالغ على الجماهير خصوصا في فترة مرور أزمة معينة أو مشكلة ما، إذ يبرز أهمية دورها من خلال ما تقوم به من شرح وتحليل وتفسير للأحداث إلى جانب التعليق عليها.

إن قضايا الفساد في أي دولة كانت تساهم بشكل سلبي في استنزاف خيراتها وطاقتها، كما أن استمراء الفساد يعد مؤشرا ينم عن ضعف روح المواطنة وقلة الحس الأخلاقي. إن خطورة الفساد تكمن في أن يصبح منهجا للممارسات اليومية ومنطلقا للتعامل، وأن يتم استبدال حكم القانون بحكم آخر، وأن يصبح مقياسا للعلاقات الاجتماعية أو الاقتصادية الممتازة[2].

إن أحد أبرز القضايا التي واجهتها المملكة العربية السعودية هي قضايا الفساد الداخلية والتي سعت المملكة لاجتثاث جذورها ومحاربتها بكافة صوره والتصدي له منذ أواخر سنة ٢٠١٧م حيث أصدر الملك سلمان ابن عبدالعزيز آل سعود أمرا يقضي بتشكيل هيئة تشارك فيها مجموعة من الأعضاء ويرأسها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان آل سعود، وتضمن البيان عبارات تدلل على رغبة الدولة الجادة في

التصدي للفساد، ولم تكن هذه بدايات الخطوات بل إن المملكة عملت على إصدار قرار لوضع استراتيجية وطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد عام ١٤٢٨هـ، تلاها استحداث هيئة مستقلة لمكافحة الفساد منذ عام ١٤٣٢م، حيث ساعد تأسيس الهيئة على تكثيف الجهود وتنظيمها إلى جانب أن الهيئة ساهمت في فتح قنوات التعاون مع المواطنين لتقديم أي بلاغات عن قضية ذات علاقة بالفساد، ووفقا لتقرير أداء هيئة مكافحة الفساد لعام ١٤٣٥-١٤٣٦هـ فإن نسبة البلاغات التي وردت عن الفساد المالي والإداري ٣٤٪، ونسبة البلاغات المرتبطة بتدني مستوى الخدمات والمشاريع ٥٨٪، ونسبة القصور في أنظمة وإجراءات العمل بلغت ٨٪ [٣]. كما شهد مؤشر مدركات الفساد للمملكة العربية السعودية انخفاضا ملحوظا في عامي ٢٠١١م و٢٠١٤م بـ٤٩ نقطة [٤]، و على الصعيد الدولي فإن المملكة لم تستنكف عن المساهمة في سبيل التعاون الدولي لمحاربة الفساد حيث أشارت منظمة الشفافية الدولية وفقاً لمؤشر مدركات الفساد خلال عام ٢٠١٩م أن ترتيب المملكة العربية السعودية جاء متقدماً على المرتبة ٥٨ بين ١٨٠ دولة[٥]، وهذا التقدم الملحوظ يعكس التوجه الحالي الذي تتبناه المملكة للتصدي للفساد و محاربته، و من جهة فإنه يتماشى مع رؤية ٢٠٣٠م التي تعول عليها المملكة العربية السعودية في إحداث نهضة حضارية غير مسبوقة على كافة الأصعدة.

الدراسات السابقة

- **دراسة (شيماء محمد، ٢٠١٨م)**[٦] سعت الدراسة إلى معرفة مدى التزام الصحف القومية المصرية بالموضوعية والحياد والتوازن عند تغطيتها لقضايا الفساد السياسي، تعد الدراسة من الدراسات الوصفية التي تبنت منهج المسح الإعلامي، كما استخدمت الباحثة أداة تحليل المضمون على عينة من صحيفة «الأهرام»، كما استخدمت أداة المقابلات الشخصية، وخَلُص البحث إلى عدة نتائج: كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن صحيفة الأهرام لم تلتزم بالمهنية والموضوعية خلال فترة حكم الرئيس محمد مرسي، كما أشارت النتائج الميدانية أن الصحف القومية كان لها دور في كشف ملفات الفساد، و أوضحت النتائج أن أبرز قضايا الفساد التي تناولتها صحيفة الدراسة هي «فساد مسؤولي الدولة» بنسبة ٦٩٪، كما كشفت النتائج أن «الخبر الصحفي» هو من أبرز الأشكال الصحفية التي استخدمتها صحيفة الدراسة بنسبة ٥٩,٤٪.
- **دراسة (هاجدو وآخرون، ٢٠١٨م**[٧])هدفت الدراسة إلى معرفة نتائج تحليل

المحتوى الإعلامي المرتبط ببعض قضايا الفساد عبر عدة دول، وتسعى إلى معرفة الآلية التي تتعامل بها وسائل الإعلام في متابعة قضايا الفساد من خلال التحليل والمقارنة، تعد الدراسة من الدراسات التحليلية الاستقرائية، طبقت الدراسة على عينة قوامها ٥٢١٢ من المقالات المنشورة في عدة صحف أوروبية في الفترة من عام ٢٠٠٤م وحتى ٢٠١٣م، استخدمت الدراسة أداة تحليل المحتوى الشامل بمساعدة الكمبيوتر والعنصر البشري، ورصد الباحثون مجموعة من النتائج أبرزها: أن أبرز الدول الأوربية التي تتناول قضايا الفساد هي إيطاليا إلى جانب ارتفاع مستوى الفساد المحلي، كما أشارت النتائج إلى أن بعض القضايا ارتكبت من قبل جهات لها طابع المسؤولية الرسمية، كما وجدت الدراسة أن أغلب البلدان الأوربية التي تسعى إلى توفير بيئة صحية هي بريطانيا وفرنسا نتيجة لسعي المواطنين للإبلاغ عن قضايا الفساد، كما تساوت النتائج ذات العلاقة بتشابه نوعية قضايا الفساد، حيث كانت معظمها مرتبطة بالمؤسسات العامة، وكشفت النتائج أن أكثر فئات المجتمع المتهمة بالفساد هم أصحاب المناصب السياسية.

– **دراسة (استارك وآخرون، ٢٠١٦م)**[٨] هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير الصحافة على الفساد في عدة دول، استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي التحليلي، واستخدمت أداة قياس الفساد وحرية الاعلام وقياس الوصول إلى الإنترنت وقياس تقديم الخدمات، وأبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة: أن الفساد في الدولة يقل بشكل ملحوظ عندما تتوافر حرية إعلامية إلى جانب توافر الخدمات الحكومية عبر الإنترنت وسهولة الوصول إلى الإنترنت، وجد الباحثون أن الفساد على الرغم من انتشاره في دول الدراسة إلا أن أثره السلبي على صعيد الاقتصاد واضح، وكشفت النتائج أن توافر المعلومات لدى من يبحث عنها وارتفاع سقف حرية الاعلام يساهمان في رفع وعي المواطنين، وبينت النتائج أن تقديم الخدمات الإلكترونية وتقليل الاعتماد على الأوراق والاحتكاك بالموظفين، يقلص من فرص الفساد المالي، أكدت النتائج على أن وسائل الإعلام لا تملك السلطة لتقليل الفساد أو معاقبة المفسدين إلا أنها تشكل عاملا قويا من عوامل الرقابة المجتمعية، وعنصر ضغط على المسئولين لا سيما إذا ما نشرت وسائل الإعلام شكاوى المواطنين وكشفت المسؤولين المماطلين عن أداء مهامهم ومصالح الجمهور.

– **دراسة (محمد السيد، ٢٠١٦م)**[٩] هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الإذاعة والتلفزيون والراديو في غرس ثقافة الشفافية والنزاهة في المجتمع المصري، تنتمي الدراسة إلى البحوث النوعية التي اعتمدت على المنهج الوصفي، واستخدم الباحث الأسلوب

القائم على الاستنباط والتحليل، باستخدام أداة تحليل المضمون، وتوصَّل الباحث إلى عدة نتائج: أن أهم المضامين ذات العلاقة بالفساد التي جاءت في البرامج السياسية والحوارية والدراما التلفزيونية والصحف في الفترة ٢٠٠٣م-٢٠١٥م هي «قضايا الفساد الاجتماعي والاقتصادي والفساد الأخلاقي»، كما أشارت النتائج إلى أن أبرز أسباب الفساد هي «تحقيق المصلحة الشخصية» و»المحسوبية والواسطة»، كما بينت النتائج أن أبرز الحلول المقترحة هي «تعزيز مبدأ المساواة القانونية» و»رفع المستوى المعيشي».

– **دراسة (سكولوكي واستكوفا، ٢٠١٦م)**[١٠] تهدف الدراسة إلى دراسة حالتي فساد في جمهورية سلوفاكيا وقضية الرشوة الكبرى ومقارنتها بقضايا فساد أخرى، كما سعت إلى معرفة الكيفية التي تمت بها تغطية قضايا الفساد، وتبنت الدراسة منهج دراسة الحالة، وطبقت الدراسة على عينة من المواد الإعلامية والقنوات التلفزيونية والجرائد المطبوعة وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أن الرشوة من أبرز مشاكل الفساد في المؤسسات الحكومية في سلوفاكيا، وأشارت النتائج إلى أن القيمة السياسية والاجتماعية لمرتكبي جرائم الفساد يؤثر على طريقة الصحف في تناولها للأخبار، وكشفت الدراسة أن الفساد يساهم بالتأثير على المجتمع ويسعى لتوظيف النظام السياسي والمجتمعي للتعاون معه، كما أظهرت أن تكرار تناول موضوعات الفساد يخلق انطباعا بأهمية الحدث، وجد الباحثان أن وسائل الإعلام تنقل الأحداث لكنها لا تصنعها، وتسعى إلى تحليليها من كافة الجوانب وتسهم بذلك في تشكيل الرأي العام على النحو الذي تريده.

– **دراسة (ربيحة تواتي وسميرة حمزي، ٢٠١٥م)** [١١] هدفت الدراسة إلى التعرف إلى الكيفية التي تناولت بها الصحافة الجزائرية قضايا الفساد، تعد الدراسة من الدراسات الوصفية التي استخدمت منهج المسح باستخدام أداة تحليل المضمون على عينة من صحيفة «الشروق اليومي» على مدار ٣ أشهر، ورصدت الباحثتان عدة نتائج أبرزها: أن صحيفة الدراسة اهتمت بنشر قضايا الفساد في الصفحات الأولى بنسبة ٣٣٪، كما أشارت النتائج إلى أن أبرز القوالب الصحفية التي استخدمتها هو «قالب الخبر الصحفي» بنسبة ٢٠,٤١٪، كما بلغ استخدام الصور والكاريكاتير في قضايا الفساد ٧١,٨٨٪، كما بينت النتائج أن أهم الموضوعات التي تناولتها قضايا الفساد هي «فضح وكشف المتورطين» بنسبة ٢٩٪.

– **دراسة (نور الدلو، ٢٠١٥م)** [١٢] سعت الدراسة إلى معرفة دور التحقيق الصحفي في معالجة قضايا الفساد بالصحافة الفلسطينية، تعد هذه الدراسة من الدراسات

الوصفية التي استخدمت منهجي المسح والعلاقات المتبادلة، ولغرض تحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث أسلوب مسح المضمون على عينة شاملة من التحقيقات الصحفية بلغت (٢٣٧) تحقيقا وأسلوب الممارسة الإعلامية على عينة من القائمين بالاتصال والبالغ عددهم (٣٧) مفردة، كما استخدم الباحث أداة تحليل المضمون لتحليل صحف الدراسة «الرسالة» و»مجلة السعادة» وصحيفة «الحياة» إلى جانب أداة الاستقصاء، ورصد البحث مجموعة من النتائج أبرزها: تذبذب اهتمام صحف الدراسة بنشر تحقيقات قضايا الفساد كما جاءت صحيفة «الرسالة» في المرتبة الأولى بين بقية الصحف، كما أشارت النتائج إلى أن أبرز قضايا الفساد التي تهتم صحف الدراسة بنشرها هي «الفساد الإداري»، وأوضحت النتائج أن أبرز الجهات التي استهدفتها صحف الدراسة كانت فئة «المواطنين»، كما كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن الصحفيين يجدون صعوبة في تغطية بعض قضايا الفساد، إلى جانب اعتراف الصحفيين بتعرضهم لضغوطات كبيرة على كافة الأصعدة.

– **دراسة (محمد الفاتح، ٢٠١٥م)** [١٣] هدفت الدراسة التعرف إلى الكيفية التي عالجت بها صحيفة الخبر مختلف قضايا الفساد الاقتصادي داخل المؤسسات الجزائرية، تعد الدراسة من الدراسات الوصفية والتي استخدمت منهج تحليل المحتوى، باستخدام أداة تحليل المضمون، وكشفت النتائج: أن أبرز قضايا الفساد الاقتصادي التي تناولتها صحيفة الدراسة هي قضية «تهريب المواد الغذائية والنفطية والأسلحة» بنسبة ٣٠,٥٥٪ كما أشارت النتائج إلى أن «الخبر الصحفي» هو أبرز القوالب الصحفية التي استخدمتها صحيفة الدراسة بنسبة ٤٨٪، كما بينت النتائج أن أبرز أنواع الفساد الاقتصادي التي تناولتها صحف الدراسة هي «التهريب» بنسبة ٢٥,٧١٪، كما أوضحت النتائج أن الجمهور والمؤسسات المستهدفة في عملية المعالجة هي «المؤسسات الخاصة والعامة» بنسبة ٣١٪، وكشفت النتائج أن أبرز اتجاه للصحيفة هي «موقف إيجابي» ٨٣,٣٣٪.

– **دراسة (بالو ودافيسا، ٢٠١٣م)** [١٤] هدفت الدراسة إلى تحليل التغطية الإعلامية لقضايا الفساد في أسبانيا بين عام ١٩٩٦م وعام ٢٠٠٩ م، كما تسعى إلى معرفة تأثير وسائل الإعلام على إدارك المواطنين ودرجة تأثيرها عليهم، تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الاستقرائية التي تعتمد على تحليل البيانات، طبقت الدراسة على عينة من الصحف الأسبانية، ولغرض تحقيق أهداف الدراسة سعى الباحثان إلى استخدام أداة طورها الباحثان على عينة من الأخبار المنشورة في الصفحات الأولى وخَلُص البحث إلى عدة نتائج أبرزها: على الرغم من النجاح الملحوظ للحملات الصحفية

التي قامت بها الصحيفتين إلا أن تأثرهما بمواقف الأحزاب التي ينتمي إليها كل منهما كان واضحا، وجدت الدراسة أن نشر الموضوعات المرتبطة بالفساد السياسي يزيد من نسبة المواطنين الذين يعتبرون الفساد أحد أبرز المشكلات التي تواجه أسبانيا، أشارت الدراسة إلى أن نشر الصحف لأخبار الفساد ساهمت في تغيير الحياة السياسية في أسبانيا، بينت النتائج أنه ليس بالإمكان تجاهل أثر التغطية الإعلامية لقضايا الفساد على الرأي العام، وأوضحت النتائج أن المواطنين يشعرون بأن الفساد يؤثر على حياة كل واحد منهم عندما يتم نشر القضايا السياسية المتعلقة بالفساد بالتزامن مع وجود أزمات اقتصادية حادة.

– **دراسة (غادة صقر، ٢٠١١م)** [١٥]هدفت الدراسة إلى التعرف على معالجة الصحف المصرية لقضايا الفساد المؤسسي والكشف عن مدى تحليل الصحف المصرية عن نوعية هذه القضايا، تعد الدراسة من الدراسات الوصفية، التي استخدمت منهج المسح الشامل، باستخدام أداة تحليل المضمون على عينة من جريدة «الأهرام» و «الوفد» و «اليوم السابع»، وخَلُصّت الدراسة إلى النتائج التالية: أن صحيفتي «الوفد» و «اليوم السابع» استخدمت «المقال والتحقيق والحديث» بينما اهتمت صحيفة «الأهرام» بفن «التقرير الصحفي»،بنت النتائج أن صحف الدراسة رصدت مجموعة من آثار الفساد المؤسسي منها غياب العدالة الاجتماعية وضعف قيم الانتماء للوطن، وضعف هيبة القانون، وكشفت النتائج أن فئة «كبار المسؤولين» جاءت في المرتبة الأولى من الشخصيات ذات العلاقة بقضايا الفساد.

– **دراسة (موسى عبد الباقي، ٢٠٠٤م)** [١٦]هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الصحافة المصرية في معالجة قضايا الفساد وتأثر الرأي العام بعملية النشر، تعد الدراسة من الدراسات الوصفية التي تبنت منهج المسح باستخدام أداة تحليل المضمون على عينة من صحيفة «الأهرام» و»الوفد» و»الأسبوع»، والاستقصاء والمقابلة، ورصد الباحث مجموعة من النتائج: أن أبرز صور الفساد التي تناولتها صحف الدراسة هي «الاستيلاء على المال العام» و»الرشوة»، وأشارت النتائج إلى أن فئة «النخبة» هم أكثر فئات المجتمع ارتكابا لقضايا الفساد، وأثبتت النتائج أن قالب الخبر هو أبرز القوالب التي تناولت صحف الدراسة من خلالها قضايا الفساد، وكشفت النتائج أن السياسة التحريرية والأيديولوجية التي تتبناها الصحيفة ساهمت بالتأثير على معالجة الصحف لموضوعات الفساد.

تعليق على الدراسات السابقة:

يظهر من خلال الدراسات السابقة أن هناك إنتاجا علميا لموضوع الدراسة ورصدت الباحثة جملة من الملاحظات أبرزها:

- بحثت الدراسات السابقة التي تناولت قضايا الفساد عن مدى التزام الصحف بالموضوعية عند تغطيتها للفساد (**محمد، ٢٠١٨م**) كما اتجهت الدراسات إلى رصد أبرز الصحف التي تهتم بتناول قضايا الفساد وتحاربه (**حمدي، ٢٠١٥م**) وذهبت بعض الدراسات للبحث عن مدى معالجة أحد الفنون الصحفية في معالجة الفساد (**الدلو، ٢٠١٥م**) كما بحثت بعض الدراسات في الطريقة التي عولجت بها قضايا الفساد (**موسى، ٢٠١٥م**) و(**صقر، ٢٠١١م**).
- اتجهت الدراسات السابقة إلى دراسة الفساد في مجالات عدة منها الفساد السياسي مثل دراسة (**حمدي، ٢٠١٥م**) ومنها الفساد الاقتصادي مثل دراسة (**محمد، ٢٠١٨م**) ومنها الفساد المؤسسي مثل (**صقر، ٢٠١١م**).
- اهتمت الدراسات السابقة بآلية معالجة قضايا الفساد عبر وسائل الإعلام المختلفة مثل الدراسات التي بحثت في سبل المعالجة عبر الصحف الورقية (**صقر، ٢٠١١م**) و(**موسى، ٢٠٠٤م**) كما بحثت في قضايا الفساد عبر وسيلة الراديو والتلفزيون (**السيد، ٢٠١٦م**).
- اتجهت بعض الدراسات إلى معرفة طرق تعامل وسائل الإعلام مع قضايا الفساد من خلال مقارنة مجموعة من الدول بعضها البعض مثل (**هاجدو وآخرون، ٢٠١٨م**) وقاست دراسة أخرى تأثير الصحافة على قضايا الفساد في عدة دول (**استارك وآخرون، ٢٠١٦م**) ورصدت أخرى الكيفية التي تمت بها تغطية قضايا الفساد لدولتين في أوروبا (**سكولوكي واستكوفا، ٢٠١٦م**) واتجهت دراسة رابعة إلى تحليل التغطية الإعلامية للفساد كما في دراسة (**بالو ودافيسا، ٢٠١٣م**).

أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية:

بعض الدراسات السابقة لجأت إلى استخدام منهج العلاقات المتبادلة والمنهج التاريخي، كما أن بعض الدراسات السابقة سعت لدراسة القائم بالاتصال ومسح الممارسة الإعلامية لمعرفة مدى رضاه عن الكيفية التي تمت بها معالجة الأزمة، كما استخدمت بعض الدراسات نظريات الإعلام مثل نظرية المسؤولية الاجتماعية للصحافة ونظرية الأجندة، ونظرية الاعتماد على وسائل الإعلام.

أوجه الاتفاق مع الدراسة الحالية:

اتفقت الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في المنهج المستخدم، وأداة الدراسة، كما اتفقت بعض الدراسات في تطبيقها على الوسيلة الإعلامية ذاتها وهي الصحف.

ما ستضيفه الدراسة الحالية:

- أن الأبحاث التي تناولت قضايا الفساد في المملكة تعد نادرة لا سيما وأن الحاجة لها باتت ملحة في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠م، و من جهة فإنه يتماشى مع رغبتها في الحرب على الفساد.
- أن للبحث قيمة علمية تعود على المؤسسات الصحفية في المملكة العربية السعودية من خلال ما تتوصل إليه من نتائج وتوصيات.
- ما تضيفه الدراسة الحالية يعد إضافة في مجال البحث العلمي، والتي تدفع الباحثين للمساهمة في مجال البحث عن الموضوعات ذات العلاقة بالفساد.

مشكلة البحث:

أشارت دراسات عديدة على أهمية الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام عموما والصحافة خصوصا في الأوقات العصيبة، ويعول على وسائل الإعلام المقروءة في معالجة العديد من قضايا ومشكلات المجتمع لا سيما الحاسمة والمصيرية منها، وظهرت الحاجة للتعرف على دور وسائل الإعلام في الأزمات كنتيجة لاعتماد الجماهير عليها. إن للفساد أثرا سلبيا يطال أوجه الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ويزداد هذا الأثر كلما ازدادت نسبة الفساد في المجتمع وتعددت أشكاله في أي مجتمع كان، ولعل قضايا محاربة الفساد التي أخذت زمامها المملكة العربية السعودية أواخر عام ٢٠١٧م تعد إشارة واضحة لرغبتها على الإصلاح، بل وتدلل على مدى خطر الفساد بشتى أنواعه على المجتمع، ومن المهم أن نشير أن المرحلة التي تمر بها المملكة على الصعيد الداخلي تعد مرحلة هامة، فإلى جانب حملات محاربة الفساد تزامنت معها قرارات أخرى هامة عززت من أهمية محاربة الفساد بشتى صوره، وتهدف الدراسة الحالية إلى معرفة مدى مساهمة الصحف السعودية اليومية في معالجة قضايا محاربة الفساد في المملكة العربية السعودية، ومعرفة الطريقة التي تبنتها صحف الدراسة أثناء معالجتها لقضايا محاربة الفساد والأشكال والمصادر الصحفية وعناصر الإبراز التي استخدمتها إلى جانب المواقع التي نشرت صحف الدراسة تلك الموضوعات فيه، ومعرفة مدى تناول صحف الدراسة لهذه القضايا، بالإضافة إلى الكشف عن الوظائف التي تؤديها الصحف من خلال معالجتها للقضايا، والتعرف على أبرز القضايا والشخصيات التي

تناولتها أثناء عملية المعالجة والنشر، وماهية الحلول التي اقترحتها صحف الدراسة لعلاج قضايا الفساد.

وفقا لما سبق فإن المشكلة الرئيسية لهذه الدراسة تتحدد في معرفة الكيفية التي تمت بها المعالجة الصحفية لقضايا الفساد والمتمثل في التساؤل التالي: **كيف عالجت صحف الدراسة قضايا محاربة الفساد في المملكة العربية السعودية؟**

أهمية البحث:

- تنبع أهمية الدراسة من خصوصية المرحلة التي تمر بها المملكة العربية السعودية من تغييرات على الصعيدين المحلي والعالمي.
- يسهم موضوع الدراسة الحالية في مساعدة الصحف على إعادة النظر في الأساليب التي تتبنها أثناء المعالجة.
- أن تعد البحوث التي عالجت موضوعات الفساد وقضاياه من الموضوعات التي تتسم بالجدة لارتباطها بالظروف المحلية الملحة.

أهداف البحث:

١. معرفة حجم تناول صحف الدراسة لقضايا محاربة الفساد.
٢. التعرف على الأشكال الصحفية التي استخدمتها صحف الدراسة أثناء معالجتها قضايا محاربة الفساد.
٣. التعرف على عناصر الإبراز التي استخدمتها صحف الدراسة أثناء تناولها لقضايا محاربة الفساد.
٤. التعرف على المواقع التي خصصتها الصحف لنشر قضايا محاربة الفساد.
٥. معرفة المصادر الصحفية التي اعتمدت عليها صحف الدراسة أثناء تناولها لقضايا محاربة الفساد.
٦. التعرف على أبرز ما تناولته صحف الدراسة في إطار قضايا محاربة الفساد.
٧. التعرف على الوظائف التي تبنتها صحف الدراسة أثناء تناولها لقضايا محاربة الفساد.
٨. التعرف على أبرز الشخصيات التي تناولتها صحف الدراسة والمرتبطة بقضايا محاربة الفساد.
٩. التعرف على الحلول التي اقترحتها صحف الدراسة لمعالجة قضايا محاربة الفساد.

أسئلة البحث:

١. ما حجم تناول صحف الدراسة لقضايا محاربة الفساد؟
٢. ما الأشكال الصحفية التي استخدمتها صحف الدراسة أثناء معالجتها قضايا محاربة الفساد؟
٣. ما عناصر الإبراز التي استخدمتها صحف الدراسة أثناء تناولها لقضايا محاربة الفساد؟
٤. ما المواقع التي خصصتها الصحف لنشر قضايا محاربة الفساد؟
٥. ما المصادر الصحفية التي اعتمدت عليها صحف الدراسة أثناء تناولها لقضايا محاربة الفساد؟
٦. ما أبرز ما تناولته صحف الدراسة في إطار قضايا محاربة الفساد؟
٧. ما الوظائف التي تبنتها صحف الدراسة أثناء تناولها لقضايا محاربة الفساد؟
٨. ما أبرز الشخصيات التي تناولتها صحف الدراسة والمرتبطة بقضايا محاربة الفساد؟
٩. ما الحلول التي اقترحتها صحف الدراسة لمعالجة قضايا محاربة الفساد؟

نوع البحث:

تنتسب هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية، حيث تعمد إلى الوصف من خلال جمع البيانات حول ظاهرة محددة، وتصنيفها ثم تقوم بتفسيرها ورصد النتائج والاستنتاجات، وتعد الدراسات الوصفية أحد أهم الدراسات التي يلجأ إليها الباحثون في مجال الإعلام[١٧].

منهج البحث:

تبنت الدراسة الحالية المنهج المسحي حيث يستخدم للتعرف على الظواهر وتحديد كنهها وسماتها من خلال جمع الحقائق وتحليلها لتوصل إلى نتيجة معينة[١٨].

أدوات البحث:

ولغرض تحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة أداة تحليل المضمون، حيث تستخدم عادة للكشف عن أهمية الموضوعات المتنوعة من خلال تغطية وسائل الإعلام لها [١٩].

مجتمع وعينة البحث:

تضمنت الدراسة تحليل عينة من الأعداد الصحفية البالغة (٢٠) عددا صحفيا لكل من صحيفتي الرياض وعكاظ خلال الفترة من ١٤٣٩/٢/١٦هـ إلى ١٤٣٩/٧/٢٠هـ، باستخدام أسلوب الأسبوع الصناعي.

مبررات اختيار العينة:

عمدت الباحثة إلى اختيار صحيفتي الدراسة نظرا لكون كل منهما تشكل نطاقا جغرافيا يختلف عن الآخر حيث تصدر صحيفة الرياض من المنطقة الوسطى بينما تصدر صحيفة عكاظ من المنطقة الغربية.

صحيفة عكاظ:

تعد صحيفة عكاظ من الصحف اليومية، وتعتبر من أعرق الصحف في المملكة العربية السعودية، حيث تصدر عن مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر منذ عام ١٩٥٨م.

صحيفة الرياض:

تعد صحيفة الرياض صحيفة يومية تصدر عن مؤسسة اليمامة الصحفية، وتعد من أوائل الصحف التي صدرت من العاصمة الرياض عام ١٩٦٣م.

حدود البحث:

الحدود الموضوعية:

يسعى موضوع البحث الحالي إلى التعرف على كيفية معالجة صحيفتي الرياض وعكاظ لقضايا محاربة الفساد، وتحتم أخلاقيات البحث العلمي البعد عن تعميم النتائج الحالية للدراسة بعيدا عن مجالها الزمني المرتبط فيه.

الحدود المكانية:

يرتبط بمكان تطبيق موضوع البحث وهو على الصحف السعودية الصادرة منها.

الحدود الزمانية:

حددت الباحثة المجال الزمني للدراسة من ١٤٣٩/٢/١٦هـ إلى ١٤٣٩/٧/٢٠هـ.

مصطلحات البحث:

- **تعرف الباحثة المعالجة الصحفية** : بأنها جميع الطرق و الأساليب التي تبنتها صحف الدراسة لمعالجة الموضوعات ذات العلاقة بقضايا محاربة الفساد على صعيد المضمون، والأساليب الفنية التي استخدمتها لإبراز القضايا على صعيد الشكل.

- **تعريف الباحثة لقضايا الفساد** : هي استخدام الأساليب الغير شرعية والغير اخلاقية أو استغلال المنصب للتكسب أو للإثراء غير المشروع أو اختلاس الأموال والاستيلاء على الممتلكات أو تدني الخدمات و مستواها المرتبطة بالمشاريع في القطاع الخاص أو الحكومي، إلى جانب قبول الرشوة وتزوير الأوراق ومماطلة الموظفين في تنفيذ مهامهم المسندة إليهم نتيجة لأهداف محددة ومشبوهة.

الإطار المعرفي للدراسة

تاريخ محاربة الفساد :

ذكر الباحث محمد درويش أن الفساد في سنة ١٩٨٨م بلغ أوجه حيث وقعت أكثر من ١٠٠ دولة اتفاقية للأمم المتحدة تحد من التجارة غير المشروعة في المخدرات كما نصت الاتفاقية على تجريم غسل الأموال ورفع القيود على السرية التي تعوق فضح الفساد والكشف عنه [٢٠] و يشير د.محمد الفوزان إلى أن محاربة الفساد تتطلب وجود خطط تطال جميع الجوانب في منظومة الحياة العامة [٢١] و في ١٩٨٩م عقد اجتماع قمة باريس حيث يذكر درويش أن مجموعة العمل أوجدت حلولا احترازية لمقاومة الفساد[٢٢] و يشير الفوزان إلى أن المؤتمر السابع الذي عقد في ميلانو ١٩٨٥ والذي جاء نتيجة لجهود الأمم المتحدة تمخض عنه عدة اتفاقيات كانت هي الشرارة الأولى التي ساهمت بخلق وحدة دولية تعنى بمحاربة الفساد والجريمة[٢٣] و في عام ١٩٩٣م عمدت مجموعة من المسؤولين التنفيذيين الذين سبق لهم العمل في البنك الدولي لإنشاء «منظمة الشفافية الدولية» التي عنيت بمكافحة الفساد والسعي إلى رفع معدلات الشفافية لا سيما على صعيد الشؤون المالية الدولية[٢٤]. والمملكة العربية السعودية تنبهت في وقت باكر لخطر الفساد على كافة أوجه الحياة، الأمر الذي دفعها لإنشاء وحدة خاصة تعنى بالفساد وهي هيئة مكافحة الفساد إلى جانب حرص المملكة على التعاون الدولي في جانب الاتفاقيات المرتبطة بمحاربة الفساد[٢٥].

أنواع الفساد :

ينقسم الفساد وفقا لحجمه وأثره إلى نوعين رئيسيين هما:

- **الفساد الكبير:** يصنف الفساد الذي يحدث داخل المجال السياسي بالفساد الكبير، كونه مرتبط بالصفقات الكبيرة لا سيما تلك المرتبطة بتجارة الأسلحة، كما يدخل قطاع المقاولات الكبيرة وقطاع المشروعات الوطنية كمشاريع البنية التحتية ضمن تصنيف الفساد الكبير نتيجة للأثر الذي ينتج عنه هذا النوع من الفساد على

كافة أطياف المجتمع [٢٦]و يرى صادق أن الفساد الكبير يرتبط بالموظفين المشتغلين في الدرجات العليا مثل المسؤولين الذي يسعون لأجل كسب فائدة مادية أو أخرى اجتماعية وهم بذلك يعدون أخطر فئة على التكلفة المادية التي تستنزف من أموال الدولة[٢٧].

- **الفساد الصغير**: يتضمن الرشوة بكافة أنواعها إلى جوار السيطرة على المناصب في الجهاز الإداري للحكومة وفي قطاع الأعمال، ووجد محمد درويش أن هذا النوع يعد الأكثر انتشارا في المنطقة العربية ونلمح أثر الفساد الصغير من خلال معاناة المواطنين في الدوائر الحكومية في دفعهم تكاليف مالية إضافية لإنهاء معاملاتهم [٢٨]، ويشير الصادق إلى أن الفساد الصغير عادة ما يرتبط بالرتب الوظيفية الدنيا وهو الفساد الذي يمارس أحد أفراد الموظفين من خلال أخذه لرشوة مادية نظير إنهاء لمعاملة ما دون تنسيق مع زملائه الموظفين [٢٩].

وينقسم الفساد بحسب مجاله إلى:

- **الفساد السياسي**: ويرتبط الفساد السياسي بالقادة والساسة، إلى جوار ارتباطه بفساد السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، كما يشمل هذا النوع من الفساد كل ما يخالف القواعد والأنظمة التي تسير العمل داخل السياسة كما أن الأنظمة السياسية بأنواعها المختلفة عرضة للفساد بشتى صوره و يعرف الفساد السياسي بأنه «إساءة السلطة العامة لأهداف غير مشروعة وعادة ما تكون سرية لأجل حصول المكاسب شخصية»[٣٠] ، إن صور الفساد السياسي تتمثل في حالة من عدم التوازن وما تتضمنه من احتمالية أن تمارس السلطة الحاكمة لتحقيق مصالح خاصة لا تمت للأمور العامة المرتبطة بالمواطنين بصلة [٣١]، ويرتبط الفساد السياسي ب»التمويل المادي غير المشروع للحملات الانتخابية أو صياغة قوانين انتخابات لتحقيق مصالح خاصة وتداخل المصالح المالية بين السياسيين» ويصنف هذا النمط من الفساد ضمن الفساد الكبير[٣٢].
- **الفساد الإداري**: يعرف كل من الشمري ولؤي الفساد الإداري على أنه «سلوك منحرف عن الواجبات الأساسية للعمل، ينجم عنه حصول الموظف على مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة» [٣٣]و يظهر الفساد الإداري من خلال استغلال الموظف لنفوذه و منصبه الذي يشغله[٣٤]يشير الباحثون إلى أن الفساد الإداري يرتبط بسلطات العاملين في الدولة، خصوصا القطاع الحكومي، إذ يرتبط بالممارسات التي يمارسها العاملون في الأجهزة والإدارات الحكومية، بهدف السعي وراء مصلحة خاصة

ويصادف وجود هذا الخلل السلوكي قلة في الرقابة [٣٥].

- **الفساد الأخلاقي**: إن مفهوم الفساد يقف على المعايير والقيم الأخلاقية التي تسود مجتمع محدد في المكان والزمان [٣٦]،ويرى د.نعيم الظاهر أن الفساد الأخلاقي ينشأ نتيجة الجهل أو الممارسة السلبية للعادات والتقاليد أو بسبب ضعف الوازع الديني وزيادة الوقت المهدور [٣٧].

وينقسم الفساد حسب نطاقه إلى:

- **الفساد الدولي**: هذا النوع من الفساد يعد عابرا للقارات ويرتبط بالشركات الضخمة ومتعددة الجنسيات الخاضعة لنظام الاقتصاد الحر، حيث تكون تلك الشركات الاقتصادية على علاقة وثيقة بالقيادات السياسية داخل البلدان وخارجها لأجل إيجاد منفعة اقتصادية. ويعد هذا النوع من أخطر الأنواع كما يشير د. محمد الصادق في وصفه لهذا النوع بأن الفساد الدولي يعد «أخطبوطيا كونه يلتف على الاقتصادات على نطاق واسع»[٣٨]و تمتاز تلك الكيانات بقدرتها على ممارستها للضغط على الحكومات[٣٩].
- **الفساد المحلي**: وهو الفساد المنتشر داخل نطاق البلد الواحد في منشأة اقتصادية داخل نطاق ذوي المناصب الدنيا، والذين لا يربطهم عمل خارج حدود البلد الذين يعملون فيه [٤٠].

وهناك عدة مجالات أخرى للفساد منها:

- **الفساد المالي**: ويعرف ممدوح الشمري الفساد المالي على أنه «هو السلوك المنافي للقوانين والقائم على المصالح والواجبات العامة من خلال استغلال المال العام لتحقيق مصالح خاصة» يرتبط الفساد المالي بالممارسات المالية الغير قانونية التي تخالف الأنظمة المتعارف عليها في الأحكام المالية المنظمة للعمل على الصعيد الإداري والمالي لأي دولة أو مؤسسة كانت، ويتضمن الفساد المالي صفقات الأسلحة، والجريمة المنظمة، أو هدر المال العام [٤١]إن الفساد المالي تتجلى صوره من خلال ممارسة الموظف العام حيث تستوجب أمانة الموظف العام أن يحمي الأموال العامة[٤٢].
- **الفساد الاقتصادي**: إن تركيز السلطة بيد شركات احتكارية تعمل على عدة مستويات، وتحظى تلك الجهات بالتقدير ما يجعلها تملك الحد الأعلى من الحرية في اتخاذها للقرارات، إلى جانب ما تتسم به من انعدام أو قلة الرقابة عليها سواء كانت مملوكة للدولة أو للقطاع الخاص، كما أن القطاعات التي تملكها الدولة فإن صور الفساد الاقتصادي تتجلى في القطاع الحكومي يتجلى فيها من خلال المشروعات المرتبطة بتنمية الدولة أو من خلال الهيئات الاقتصادية فإنها قد تتعرض للفساد من

شأنه أن يحيل مواردها الغنية إلى فناء رغم أن ملكيتها تعود للمجتمع [٤٣]إن إحدى صور الفساد الاقتصادي تظهر في القطاع الحكومي من خلال المشاريع الحكومية التي تخلق فرصة وجود رشاوى عن طريق العوائد المادية من العقود [٤٤]كما يظهر الفساد الاقتصادي ذو العلاقة بالقطاع الخاص في صورة تملك الاقتصاد تحت سطوة القوة الاقتصادية التي يصبح ضحيتها جمهور المستهلكين والذين يمثلون الجانب الآخر من العملية الاقتصادية (الطلب) [٤٥].

- مرتبط بالعلاقات الاجتماعية وبالمعايير السلوكية والقيم داخل المجتمع، إذ يتسلل للمجتمع داخل بنيته الثقافية والاجتماعية ويساهم في ضعف تقدير المجتمع للسلوكيات السيئة والفاسد أو الجيدة والنزيهة، وتتجلى صوره في المحسوبيات والواسطات أو المحاباة مما ينعكس سلبا على المجتمع في ترحيبه بهذا النمط الشاذ من السلوكيات، وينمي لدى أفراده طبيعة التسامح مع هذه الصور[٤٦].

ويرى محمد أن ما يربط أعضاء المجتمع الواحد هو القانون كونه ينظم حياة الأفراد، وعندما يظهر الفساد في البنية الاجتماعية فإن قيما أخرى إيجابية تبدأ بالتلاشي مما ينذر بالخطر على أفراد المجتمع جراء ممارسة بعض أفراد المجتمع لقيم سلبية، ولعل هجرة العقول مثال صارخ على ذلك، حيث يظل الأقل كفاءة في المناصب العليا بينما الأحق الأجدر يُغيب عن المناصب المهمة والرفيعة[٤٧]،إن الفساد الاجتماعي ينشر بين أفراد المجتمع السلبية والإحباط وعدم المبالاة إلى جانب أنه يعزز ظهور التعصب والتطرف، ويساهم في نشر الجريمة ويقلل العمل وفقا لمبدأ تكافؤ الفرص، ولعل أثاره لا تقف عند هذا الحد بل إنها تطال الحياة العملية وتضعف الحس العالي بالمهنية ويضعف قيمة العمل لدى الأفراد [٤٨].

إن هذا النوع من الفساد يزيد من الفجوة بين أبناء المجتمع بل إن تأثيراته السلبية تطال الفقراء ويعد خطرا على صعيد السلم الاجتماعي نظرا لتدني منسوب الرفاهية والمعيشة ووجود قلة قليلة غنية وأكثرية مهمشة ومعدمة [٤٩].

- **الفساد الأمني والعسكري**: وهو يشمل رجال الشرطة والجيش ومن يعملون في هذا القطاع[٥٠]
- **الفساد المؤسسي**: يتضمن الفساد المؤسسي ضعف البنى ذات الصلة بالمؤسسات الحكومية في الدولة سواء التشريعية منها أو القضائية، تزداد احتمالية الفساد المؤسسي عندما لا تفصل السلطات صلاحياتها ويسمح بوضع خطوط فاصلة لمؤسساتها[٥١].

أبرز أنواع قضايا الفساد :

- **قضايا الرشوة:** يعرف د.محمد الصادق الرشوة على أنها «أخذ أو قبول الموظف لمقابل معين ماديا أو معنويا لممارسة عمل من اختصاصه أو الامتناع عن عمل من اختصاصه» [٥٢]. ويذكر محمد درويش أن الرشوة قد تأخذ عدة أشكال وصور منها المادية أو أخرى مثل الأسهم المالية داخل الشركات أو حتى على صورة أوراق تجارية أو عقد ملكية لعقار ما، أو شيك، أو كمبيالات[٥٣].

ويشير الصادق إلى أن الرشوة تشكل خطرا ومثالا سيئا للأعمال غير الأخلاقية التي يتحتم على الدول التصدي لها ومواجهتها، حيث إن خطر ممارستها ينبئ بخطر على الصالح العام وعلى صلاح المجتمع، حيث يغدو أفراد المجتمعات التي لا تحارب الرشوة أكثر فسادا وسعيا للمنفعة الشخصية [٥٤]إن الرشوة لا تعد جريمة حال مارسها شخص ما داخل أروقة الأجهزة الحكومية فقط، بل إنها تعد جريمة حتى مع المنظمات الأجنبية والدولية، ويعرفها محمد درويش «القيام عمدا بوعد موظف عمومي أجنبي أو موظف مؤسسة دولية عمومية بمزية غير مستحقة أو عرضها عليه أو منحه إياها بطرق مباشرة أو غير مباشرة»[٥٥].

- **جريمة اختلاس الممتلكات أو تبديدها:** يعرف محمد درويش اختلاس الممتلكات أو تبديدها من قبل موظف عام بالدولة بأنه «قيام موظف عام عمدا لصالحه أو لصالح شخص أو كيان آخر باختلاس أو تبديد أي ممتلكات أو أموال ذات قيمة» [٥٦]بينما يعرفها محمد الصادق بأنها «عبث الموظف العام بالائتمان على حفظ الأموال التي وجدت بين يديه بمقتضى وظيفته سواء كانت هذه الأموال تخص الدول أو الأفراد» [٥٧]ويشير محمد درويش إلى أنه تتساوى جريمة الاختلاس بجريمتي التبديد والتسريب وأن صورة التبديد تتجلى من خلال طرق عمدية يقصد فيها الموظف تبديدها لصالحها أو لصالح أشخاص آخرين [٥٨]يرى الصادق أن اختلاس الإداري من أسوء السلوكيات التي قد يمارسها المسؤولون بغية استغلال سلطتهم، كما تنطوي على إلحاق الضرر بالواجبات المرتبطة بالوظيفة ويساهم في التشكيك في موظفي الدولة وفي مدى نزاهتهم [٥٩].

ويضرب الباحث محمد الفاتح مثالا بأزمة الاختلاس التي حدثت على صعيد وزارة الخارجية الجزائرية واختلاس مبلغ ٢٦ مليار من الدولة والتي مورست طيلة ٧٠ عام حيث تمخض عنها أضرار جسيمة وألحقت الضرر بالشعب الجزائري على عدة أصعدة [٦٠].

- **جريمة المتاجرة بالنفوذ أو استغلال السلطة:** ويعرفها محمد درويش على أنها

«قيام موظف عام أو أي شخص آخر عمدا بشكل مباشر أو غير مباشر بالتماس أو قبول أي مزية غير مستحقة لصالحه هو أو لصالح شخص آخر لكي تستغل نفوذه الفعلي»[٦١]ويرى محمد صادق أن استغلال السلطة الذي يأتي من قبل موظفين يمتلكون النفوذ لأهداف شخصية أو لتحصيل منفعة محددة لذاته أو لذوي القربى يعد خيانة للأمانة وعدم وفاء بما عهد إليه من مسؤولية اؤتمن عليها[٦٢].

- **قضية الإثراء غير المشروع:** يعرفها محمد درويش بأنها «ارتكاب الموظف عمدا أثناء مزاولة عمله أنشطة اقتصادية أو مالية أو تجارية»[٦٣].
- **الواسطة والمحاباة:** تتعدد دوافع المحاباة أو الواسطة فهي نابعة من العنصرية بشتى أنواعها الطائفية أو قائمة على التمييز عرقيا بين المواطنين أو بناء على الانتماء لمنطقة معينة أو وفقا للخلفية الاجتماعية التي ينتمي لها الأشخاص [٦٤].
- **سرقة ممتلكات الدولة:** حيث تسعى الشخصيات و النخب ذات النفوذ تحويل الممتلكات الثمينة إلى آخرين نتيجة لموقعها مثل الأراضي أو لقيمتها المرتفعة و لندرتها مثل الآثار[٦٥].

أسباب الفساد ودوافعه:

يعد الفساد ظاهرة قديمة وليست حديثة، بل إنها تمتد للبلدان المتقدمة وليس حكرا على البلدان النامية، إذ لا يعرف حتى الآن السبب في مدى انتشاره، وذلك راجع إلى أن عمليات الفساد تتسم بالسرية والغموض. ويذكر د.نعيم الظاهر أن أسباب الفساد في المجتمعات المتقدمة تختلف عنها في الدول النامية إلا أن أساليب الممارسة عادة ما تكون واحدة، ولعل الدول الحديثة كانت لها يد في المساهمة في فساد الدول الغير متقدمة من خلال ما ينشأ عن صفقات الشركات العابرة للقارات من رشاوى مرتفعة الثمن لذوي السلطة في تلك الدول لأجل الكسب في صفقات [٦٦]ومن أسباب الفساد التي ذكرها الباحثون:

١- أسباب سياسية:

- عدم التزام الحكومات فصل سلطاتها الثلاث داخل أنظمتها، حيث إن فرض أحد السلطات نفسها على أخرى يساهم في وجود خلل بالرقابة، بل إن انعدام استقلالية القضاء وضعفه يعزز ظهور الفساد إلى جانب عدم اتخاذ اجراءات من قبل القيادات السياسية تسهم في الحد من الفساد بطرق وقائية نتيجة لكونها أحد عناصره أو بسبب أنها تنتمي له بشكل كامل [٦٧].
- غياب الحرية بشتى أنواعها وعدم توافر نظم ديمقراطية من خلال مؤسسات مدنية،

إلى جانب ضعف الرقابة، وعدم مساهمة وسائل الإعلام ينتج عنها فساد سياسي [٦٨].

- عدم توافر أنظمة وقوانين تردع الفساد وتحارب أصحابه في المجتمع وضعف الجهاز الرقابي في الدولة[٦٩].

٢- أسباب اقتصادية:

- ارتفاع التكاليف المعيشية، إلى جانب وجود وضع اقتصادي متدنٍّ يدفع الأفراد إلى ممارسات غير اخلاقية. [٧٠]
- تدني الدخول والرواتب للموظفين، مما يحفزهم على إيجاد دخل آخر مادي حتى لو كان من خلال ممارسة طرق غير مشروعة [٧١]

٣- أسباب إدارية تنظيمية:

- عدم وجود قوانين مكتوبة منظمة للعمل في القطاعين الحكومي والخاص [٧٢].
- وجود الإجراءات المتسمة بالروتينية المملة، إلى جانب وجود قوانين متعددة تتسم بالغموض، يساعد على أن يكون للفساد بيئة خصبة، بجانب عدم توظيف الكفاءات وقلة تواجدها في العمل الإداري والتنظيمي يساهم في تفشي الظاهرة [٧٣].
- أن الفساد يبرز خصوصا في الفترات الانتقالية سواء سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، وهو ما يحدث خلال الثورات حيث تتوافر أرضية مناسبة لممارسة الفساد [٧٤].

٤- أسباب اجتماعية:

- عدم معرفة الأفراد لحقوقهم، وظهور الفقر والجهل في المجتمع وخضوع المجتمع لقانون القبيلة أحد اسباب الفساد إلى جانب انعدام دور المؤسسات الخاصة أو المدنية في المجتمع من خلال مراقبة الأداء للقطاع العام أو حتى قلة الحيادية أثناء ممارستها لدورها [٧٥].
- أن المجتمعات التي تنتشر فيها المحسوبية والعنصرية الطائفية أو القبلية قد يلجأ أفرادها إلى استخدام أساليب غير قانونية لزيادة الدخل المادي، لا سيما حال الحروب أو الأزمات التي تترك آثارا سلبية على المجتمع [٧٦].
- قلة الخدمات والمرافق للمواطنين، مما يحفز التنافس بين أفراد المجتمع ويساهم في تبني المواطنين لسلوكيات سليمة للفوز في التنافس ويساعد على خفض السلوكيات التي تسعى للحصول على الواسطة أو غيرها من الممارسات [٧٧].

تأثيرات الفساد:

- **أثر الفساد على الحياة الاجتماعية:** ويشير الدكتور فارس السبيعي إلى أن الفساد ولا سيما الإداري منه يساعد على عدم المساواة في تطبيق القانون، ويضعف الحس الوطني، ويؤدي إلى ظهور التمييز الناتج المستند على معايير اجتماعية أو مالية، ويساعد على نشر الفوضى في المجتمع[٧٨] حيث يتسبب الفساد بإحداث خلل في النظم الاجتماعية، ويؤدي إلى تفشي اللامبالاة بين أبناء المجتمع، بل إن ظهور التعصب في الرأي والتطرف يعزز ظهور الجريمة وينذر بتحطم مفهوم القيم داخل المجتمع[٧٩].
- **أثر الفساد على المجال الاقتصادي:** اتفقت الدراسات على الآثار السلبية للفساد على صعيد النمو الاقتصادي، ويساهم في خفض الاستثمار مما يزيد من انخفاض حجم الطلب الكلي مما يؤثر على نمو الاقتصاد [٨٠]،ومن جانب آخر فإن الفساد الاقتصادي يساهم في هروب الأموال بعيدا عن البلد، وتقل فرص الاستثمار داخل الدول مما يخفض فرص الحصول على عمل ويزيد الفقر ونسب البطالة [٨١]، إلى جانب إضاعة الموارد العامة نتيجة لازدواج المصلحة العامة بالشخصية وما ينتج عنه من هدر خزينة الدولة بسبب الهدر العام عوضا عن ذلك فإن الفساد الاقتصادي يؤثر على هجرة أصحاب المؤهلات والكفاءات الاقتصادية نتيجة لانعدام التقدير على الصعيد المحلي[٨٢].

ومن جانب آخر فإن آثار الفساد الاقتصادي تتعدى الخسارة المادية إلى التأثير على المجتمع بأسره لدرجة أنه يؤثر على تدني مستوى المعيشة، وتهرب الأغنياء من الضرائب حيث يزيد عمق الفجوة بين طبقات المجتمع، بالإضافة إلى أن الخدمات العامة ترتفع تكلفتها وتزداد مما ينعكس بالسلب على الطبقة الفقيرة وغير القادرة[٨٣].

ومن آثار الفساد الاقتصادي هي الآثار السلبية على الإنفاق الحكومي، حيث يتسبب في انخفاض الانتفاع بالنفقات والإيرادات العامة من خلال تحقيق أقل منفعة منه وليست أقصى منفعة، حيث يتم صرف الإيراد العام للدولة إلى أنشطة وخدمات غير هامة وإهمال القطاعات الحيوية [٨٤].ومن جهة أخرى فإن الدول تخسر من إيراداتها بسبب ما يقدم لموظفيها من رشاوى حتى يتغاضوا عن تنفيذ مهامهم مثل تقييم الضريبة الفعلية والمستحقة على أوجه النشاط الاقتصادي، أو ليتغاضوا عن الدخل الحقيقي والإنتاج داخل هذه القطاعات [٨٥].

- **أثر الفساد على المجال السياسي:** إن للفساد آثاره على مجال السياسة، حيث يزيد من حدة الصراعات داخل الدولة، ويسبب عدم مشاركة المواطنين في

الاقتراع، ويؤثر سلبا على الانتخابات، ويساعد الفئات الفاسدة الوصول إلى سدة الحكم من خلال مجالس البلديات والمؤسسات الضخمة ومجالس الأمة أو المجالس الوطنية مما يساهم في تفشي الظلم والجور وقلة العمل بمبدأ تكافؤ الفرص [٨٦].

دور الصحف في محاربة الفساد:

تمارس الصحافة بشكل خاص والإعلام بشكل عام دورا فاعلا في المجتمع، ويتماشى هذا الدور في ضوء الوظائف الذي يقوم بها داخل المجتمع، حيث تقوم بأداء الدور الرقابي على نحو فعال من خلال البحث والتقصي للمساهمة في حل العديد من المشكلات وتعمل جنبا إلى جانب مع مؤسسات المجتمع المدني في مساعدة المجتمع على اتخاذ القرارات الصالحة المستندة على معلومات صحيحة و شاملة [٨٧]،بيد أن ممارسة الصحف لدورها الحقيقي والفاعل، مرهون بدرجة استقلاليتها وحريتها والقوة التي تحظى بها في المجتمع. إن المسؤولية الاجتماعية للصحف على الرغم من ضرورة حرص الصحف على العمل بيد أن ممارستها بشكل مطلق يتطلب حس عالي بالشفافية[٨٨]،حيث إنه من المعلوم أن دور الصحف في المجتمعات الليبرالية يختلف عن دورها في المجتمعات السلطوية،كون الصحافة تتماهى مع طبيعة المجتمع الذي تصدر عنه، الأمر الذي ينعكس على أدائها داخل المجتمع و تزداد درجة قوته أو ضعفه نتيجة لذلك.

ويبرز دور الصحف لمحاربة الفساد من خلال توعية الجماهير بالفساد و مخاطره وآثاره و طرق التصدي له إلى جانب حث الجهات المعنية على سن أنظمة وقوانين من شأنها أن تردع الفساد، بالإضافة إلى حشد الرأي العام للمساهمة في صد الفساد و محاربته. ويساهم إجراء الحملات الصحفية في تعزيز الرؤية الشاملة و العميقة حول قضايا الفساد بهدف إصلاح المجتمع، مما يؤدي بنجاح الضغط الذي يمارس على الجهات المسؤولة للتحري حول شبهة الفساد التي تدور حولها تساؤلات المجتمع في شتى القطاعات[٨٩].

وترى الباحثة أن الصحف السعودية ازدادت جرأتها في الطرح بعد البيان الملكي الصادر يوم السبت ١٤٣٩/٢/١٥هـ أكد فيه الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود على ضرورة اجتثاث الفساد وأعلن الحرب فيه على المفسدين ، حيث كان ذلك البيان بمثابة الدعوة غير المعلنة لقادة التغيير في المجتمع السعودي، و وسائل الإعلام للمساهمة فيه، ونظرا لأن المملكة العربية السعودية لم تمر بفترة تغييرات سريعة و متلاحقة كالتي تشهدها في الفترة الحالية، فإن الصحف السعودية لا يزال طرحها غير

فعال على الوجه المطلوب، ولا ينسجم مع متطلبات المرحلة للتغير، بل أن لم تزداد ممارستها لأدوارها ووظائفها المتوقع منها مثل وظيفتي الرقابة و المسؤولية الاجتماعية.

نتائج الدراسة التحليلية

أولاً: حجم تناول صحف الدراسة لقضايا محاربة الفساد.

هدفت الدراسة الحالية للتعرف على حجم تناول الصحف لقضايا محاربة الفساد طيلة فترة الدراسة من ١٤٣٩/٢/١٦هـ إلى ١٤٣٩/٧/٢٠هـ.بواقع ٢٠ عدد ووفقا لنتائج الدراسة التحليلية فإن صحيفة الرياض نشرت (٣٥) موضوعا حول قضايا محاربة الفساد بنسبة ٣٠,٧٪ بينما نشرت صحيفة عكاظ (٧٩) موضوعا بنسبة ٦٩,٢٪.

ثانياً:الأشكال الصحفية التي استخدمتها صحف الدراسة أثناء معالجتها لقضايا محاربة الفساد.

جدول رقم (١)
الأشكال الصحفية لصحف الدراسة

الأشكال الصحيفة	صحيفة الرياض		صحيفة عكاظ		الإجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الخبر الصحفي	٢٤	٦٨٪	٦٦	٨٣,٥٪	٩٠	٧٨,٩٪
المقال الصحفي	١٠	٢٨,٥٪	١٠	١٢,٦٪	٢٠	٢٥,٣٪
التقرير والتحقيق الصحفي	١	٢,٨٪	٣	٣,٧٩٪	٤	٣,٥٪
الإجمالي	٣٥	١٠٠٪	٧٩	١٠٠٪	١١٤	١٠٠٪

هدفت الدراسة للتعرف على الأشكال الصحفية التي استخدمتها صحف الدراسة في أثناء تناولها لقضايا محاربة الفساد حيث أشارت نتائج جدول رقم (١) أن أبرز الأشكال الصحفية التي اعتمدت عليها صحف الدراسة أثناء تناولها لقضايا محاربة الفساد هو فن الخبر الصحفي بنسبة ٧٨,٩٪، ثم فن المقال الصحفي بنسبة ١٧,٦٪

بينما جاء استخدام الأشكال التقريرية فني التقرير والتحقيق الصحفي بنسبة ٣,٥٪.

– صحيفة عكاظ: تشير النتائج إلى أن أبرز الأشكال الصحفية التي اعتمدت عليها صحيفة عكاظ بشكل رئيس هو فن الخبر الصحفي بنسبة ٨٣,٥٪، وفي المرتبة الثانية فن المقال الصحفي بنسبة ١٢,٦٪، وجاءت الفنون التقريرية –التحقيق والتقرير– في المرتبة الأخيرة بنسبة ٣,٧٩٪.

– صحيفة الرياض: تظهر النتائج أن صحيفة الرياض اعتمدت أثناء تناولها على فن الخبر الصحفي بنسبة ٦٨٪ ثم على فن المقال الصحفي بنسبة ٢٨,٥٪ وقل اعتمادها على الفنون الأخرى حيث بينت النتائج أن فني التقرير والتحقيق الصحفي جاءا بنسبة ٢,٨٪.

ثالثاً: عناصر الإبراز التي استخدمتها صحف الدراسة من حيث العناوين والصور و الالوان.

جدول رقم (٢)
عناصر الابراز لصحف الدراسة

عناصر الإبراز		صحيفة الرياض		صحيفة عكاظ		الإجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	
العنوان	العريض و المانشيت	٨	٢٢,٨٪	٣٠	٣٧,٩٪	٣٨	٣٣,٣٪
	الممتد	١٣	٣٧,١٪	٣٠	٣٧,٩٪	٤٣	٣٧,٧٪
	العامودي	١٤	٤٠٪	١٩	٢٤,٤٪	٣٣	٢٨,٩٪
الصور و الرسوم	الصورة الإخبارية	٤	١١,٤٪	١٢	١٥,١٪	١٦	١٤٪
	الصورة الشخصية	١٥	٤٢٪	١٨	٢٢,٧٪	٣٣	٢٨,٩٪
	الصورة الموضوعية	٦	١٧,١٪	١٦	٢٠,٢٪	٢٢	١٩,٢٪
	الانفوجرافيك	صفر	٠,٠٠	٣	٣,٧٪	٣	٣,٧٪
	بدون صور و رسوم	١٠	٢٨,٥٪	٣٠	٣٧,٩٪	٤٠	٣٥٪
	استخدمت الألوان	صفر	٠,٠٠	٦	٧,٥٪	٦	٧,٥٪
	لم تستخدم الألوان	٣٥	١٠٠٪	٧٣	٩٢٪	١٠٨	٩٤,٧٪
	الإجمالي	٣٥	١٠٠٪	٧٩	١٠٠٪	١١٤	١٠٠٪

هدفت الدراسة إلى التعرف على عناصر الإبراز التي استخدمتها صحف الدراسة

أثناء تناولها لقضايا محاربة الفساد، حيث تشير نتائج الجدول رقم (٢) إلى أن صحف الدراسة استخدمت العنوان «الممتد» بنسبة ٣٧,٧٪ بينما استخدمت العنوان «العريض والمانشيت» بنسبة ٣٣,٣٪، كما تشير إلى أن نسبة استخدام العنوان «العامودي» جاء بنسبة ٢٨,٩٪، كما بلغت نسبة المواد الصحفية التي جاءت بدون صور أو رسوم مانسبته ٣٥٪ بينما بلغت نسبة استخدام «الصور الشخصية» في المواد الصحفية المتعلقة بقضايا محاربة الفساد ٢٨,٩٪، أما نسبة استخدام صحف الدراسة «للصور الإخبارية» بلغت ٤,١١٪. كما بلغت نسبة استخدام الصحف للصورة الموضوعية ١٩,٢٪، وتشير النتائج أن نسبة استخدام «الانفوجرافيك» ٣,٧٪، و بلغت نسبة عدم استخدام الألوان في المواد الصحفية ٩٤,٧٪، بينما بينت النتائج أن نسبة استخدام الألوان في المواد الصحفية بلغ ٥,٣٪.

من حيث استخدام العناوين:

– **صحيفة عكاظ:** تبين النتائج السابقة أن صحيفة عكاظ أن نسبة استخدام العنوان «العريض والمانشيت» والعنوان «الممتد» جاءت بنسب متساوية ٣٧,٩٪، بينما جاءت نسبة العنوان العامودي بنسبة ٢٤,٤٪.

– **صحيفة الرياض:** وضحت النتائج السابقة أن أبرز العناوين الصحفية التي استخدمتها صحيفة الرياض هي العنوان «العامودي» بنسبة ٤٠٪، بينما جاء استخدام العنوان «الممتد» بنسبة ٣٧,١٪ في المرتبة الثانية أما العنوان «المانشيت والعريض» جاء في المرتبة الثالثة بنسبة ٢٢,٨٪.

من حيث استخدام الصور و الرسوم:

– **صحيفة عكاظ:** تشير النتائج أن نسبة الموضوعات الصحفية المتعلقة بقضايا محاربة الفساد والتي لم ترافقها صور أو رسوم في صحيفة عكاظ بلغت ٣٧,٩٪، كما بينت النتائج أن نسبة استخدام «الصور الشخصية» بلغ ٢٢,٧٪، وجاءت «الصور الموضوعية» في المرتبة الثانية في الاستخدام بنسبة ٢٠,٢٪، يليها «الصورة الإخبارية» ١٥,١٪، وتشير النتائج أن الأقل استخداما هي «الانفوجرافيك» بنسبة ٣,٧٪.

– **صحيفة الرياض:** تبين النتائج أن نسبة استخدام صحيفة الرياض ل»الصور الشخصية» بلغ ٤٢٪، ثم يليها في المرتبة الثانية في الاستخدام «الصورة الموضوعية» بنسبة ١٧,١٪، بينما بلغت نسبة «الصور الإخبارية» ١١,٤٪ حيث جاءت في المرتبة الثالثة في الاستخدام، وتوضح النتائج أن نسبة المواد التي لم ترافقها صور أو رسوم بلغت ٢٨,٥٪.

من حيث استخدام الألوان:

– **صحيفة عكاظ:** تشير النتائج أن نسبة استخدام صحيفة عكاظ للألوان في موادها الصحفية المتعلقة بقضايا محاربة الفساد ٧,٦٪ بينما بلغت نسبة المواد الصحفية التي لم تستخدم الألوان ٩٢,٤٪.

– **صحيفة الرياض:** توضح النتائج أن نسبة ١٠٠٪ من المواد الصحفية التي عالجت قضايا الفساد والتي لم تستخدم الألوان.

رابعاً: المواقع التي خصصتها صحف الدراسة لقضايا محاربة الفساد

جدول رقم(٣)

المواقع التي خصصتها صحف الدراسة لقضايا محاربة الفساد

المـــــوقـــــع	صحيفة الرياض		صحيفة عكاظ		الإجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
صفـــحـــة أولـــى	صفر	٠,٠٠	٢	٢٪	٢	٢٪
صفـــحـــة داخلية	٣٥	١٠٠٪	٧٣	٩٢,٤٪	١٠٨	٩٤,٧٪
صفـــحـــة أخـيـرة	صفر	٠,٠٠	٤	٥٪	٤	٥٪
الإجمالـي	٣٥	١٠٠٪	٧٩	١٠٠٪	١١٤	١٠٠٪

هدفت الدراسة إلى معرفة المواقع التي خصصتها صحف الدراسة لقضايا محاربة الفساد، حيث تشير نتائج جدول رقم (٣) أن نسبة المواد الصحفية التي نشرتها صحف الدراسة داخل الصفحات الداخلية بلغت ٩٤,٧٪، بينما بلغت نسبة نشر المواد الصحفية ذات العلاقة بالقضايا في الصفحة الأخيرة بنسبة ٣,٥٪، بينما بلغت نسبة الموضوعات المنشورة في الصفحة الأولى ١,٨٪.

– **صحيفة عكاظ:** تبين نتائج الجدول أن نسبة قضايا محاربة الفساد داخل الصفحات الداخلية بلغت ٩٢,٤٪ بينما بلغت نسبة القضايا المنشورة في الصفحة الأخيرة ٥,١٪،بينما قلت نسبة نشر صحيفة عكاظ لقضايا محاربة الفساد على صفحاتها الأولى بنسبة ٢,٥٪.

– **صحيفة الرياض:** توضح النتائج أن معظم الموضوعات المنشورة في صحيفة الرياض والمتعلقة بقضايا محاربة الفساد داخل صفحاتها الداخلية ١٠٠٪.

خامساً: المصادر الصحفية التي اعتمدت عليها صحف الدراسة أثناء تناولها لقضايا محاربة الفساد.

جدول رقم (٤)

مصادر الصحيفة	صحيفة الرياض		صحيفة عكاظ		الإجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
مندوب صحفي	٤	٪١١,٤	١٧	٪٢١	٢١	٪١٨,٤
مراسل صحفي	١٢	٪٣٤,٢	٥٠	٪٦٣,٢	٦٢	٪٥٤,٣
وكالة الأنباء واس	٩	٪٢٥,٧	صفر	٠,٠٠	٩	٪٧,٨
كاتب صحفي	١٠	٪٢٨,٥	١٠	٪١٢,٦	٢٠	٪١٧,٥
الجمهور	صفر	٠,٠٠	٢	٪٢,٥	٢	٪١,٧
الإجمالي	٣٥	٪١٠٠	٧٩	٪١٠٠	١١٤	٪١٠٠

هدفت الدراسة إلى معرفة المصادر الصحفية التي استخدمتها صحف الدراسة أثناء تناولها لقضايا محاربة الفساد تشير نتائج جدول رقم (٤) أن نسبة اعتماد صحف الدراسة على فئة «المراسل الصحفي» بلغت ٥٤,٤٪ بينما جاءت في المرتبة الثانية في المصادر التي تعتمد عليها بنسبة ١٨,٤٪ فئة «المندوب الصحفي» بينما جاءت فئة «كاتب صحفي» في المرتبة الثالثة في الاعتماد بنسبة ١٧,٥٪ وفي المرتبة الأخيرة جاءت نسبة الاعتماد على فئة «وكالة الأنباء واس» نسبة ٧,٩٪ بينما بلغت نسبة الاعتماد على «الجمهور» بنسبة ١,٨٪.

– **صحيفة عكاظ:** وضحت النتائج أن المصادر التي اعتمدت عليها صحيفة

عكاظ أثناء تناولها لقضايا محاربة الفساد في المرتبة الأولى فئة «المراسل الصحفي» بلغت ٦٣,٣٪، بينما جاءت في المرتبة الثانية في الاعتماد فئة «المندوب الصحفي» بنسبة ٢١,٥٪، وفي المرتبة التي تليها فئة «الكاتب الصحفي» بنسبة ١٢,٧٪ ثم في المرتبة الرابعة فئة «الجمهور»٢,٥٪، بينما لم تعتمد الصحيفة على «وكالة الأنباء واس» في أي من قضايا محاربة الفساد.

– **صحيفة الرياض:** بينت النتائج أن أبرز المصادر التي اعتمدت عليها صحيفة الرياض جاءت فئة «المراسل الصحفي» في المرتبة الأولى بنسبة ٣٤,٣٪، وفي المرتبة الذي تليها تأتي فئة «كاتب صحفي» بنسبة ٢٨,٦٪، وفي المرتبة الثالثة «وكالة الأنباء واس» ٢٥,٧٪، وفي المرتبة الرابعة جاء «المندوب الصحفي» بنسبة ١١,٤٪، بينما لم تعتمد الصحيفة على الجمهور كأحد المصادر عند تناول قضايا الفساد.

سادساً:أبرز قضايا محاربة الفساد التي تناولتها صحف الدراسة أثناء معالجتها.

جدول رقم (٥)
أبرز قضايا الفساد التي تناولتها صحف الدراسة

أنواع قضايا الفساد	صحيفة الرياض		صحيفة عكاظ		الإجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
تدني مستوى الخدمات	صفر	٠,٠٠	٣٠	٣٧,٩٪	٣٠	٢٦,٣٪
استغلال السلطة	صفر	٠,٠٠	١	١,٢٪	١	٠,٨٪
التستر	٢	٥,٧٪	٣	٣,٧٩٪	٥	٤,٣٪
الاستيلاءعلى الممتلكات	١	٢,٨٪	صفر	٠,٠٠	١	٠,٨٪
اختلاس الأموال العامة	٨	٢٢,٨٪	١٠	١٢,٦٪	١٨	١٥,٧٪
غسيل الأموال	صفر	٠,٠٠	١	١,٢٪	٠,٠٠	٠,٨٪
مخالفة الأنظمة	٢٤	٦٨,٥٪	٣٤	٤٣٪	٥٨	٥٠,٨٪
الإجمالي	٣٥	١٠٠٪	٧٩	١٠٠٪	١١٤	١٠٠٪

هدفت الدراسة إلى معرفة أبرز قضايا محاربة الفساد التي تناولتها صحف الدراسة، حيث يظهر جدول رقم (٥) أن أبرز القضايا التي تناولتها صحف الدراسة بنسبة

مرتفعة هي قضايا «مخالفة الأنظمة» بنسبة ٥٠,٨٪، بينما جاءت في المرتبة الثانية قضايا «تدني مستوى الخدمات» بنسبة ٢٦,٣٪، ثم المرتبة التي تليها قضايا «اختلاس الأموال» بنسبة ١٥,٧٪، وفي المرتبة الرابعة قضايا «التزوير» بنسبة ٤,٣٪ وجاءت بنسب متساوية في المرتبة الخامسة قضايا «استغلال السلطة» وقضايا «الاستيلاء على الممتلكات» وقضايا «غسيل الأموال» ٠,٨٪.

– صحيفة عكاظ: وتشير النتائج إلى أن ارتفاع نسبة تناول قضايا «مخالفة الأنظمة» في صحيفة عكاظ بنسبة ٤٣٪ ثم القضايا المتعلقة بـ «تدني مستوى الخدمات» بلغت ٣٧,٩٪، تلتها قضايا «اختلاس الأموال» ١٢,٦٪ ثم قضايا «التزوير» ٣,٧٩٪، وتساوت قضايا «استغلال السلطة» و»غسيل الأموال» بنسبة ١,٢٪.

– صحيفة الرياض: بينت النتائج أن أبرز القضايا التي تناولتها صحيفة الرياض هي قضايا «مخالفة الأنظمة» بنسبة ٦٨,٥٪، تلاها في التناول قضايا «اختلاس الأموال» بنسبة ٢٢,٨٪ ثم جاءت قضايا «التزوير» بنسبة تناول بلغت ٥,٧٪ ثم قضايا «الاستيلاء على الممتلكات» بلغت ٢,٨٪.

سابعاً: الوظائف التي تبنتها صحف الدراسة أثناء تناولها لقضايا محاربة الفساد.

جدول رقم (٦)
الوظائف التي تبنتها صحف الدراسة

الوظائف التي أدتها الصحف	صحيفة الرياض		صحيفة عكاظ		الإجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
اعلام و إخبار الجمهور	٢٠	٥٧,١٪	٥١	٦٤,٥٪	٧١	٦٢,٢٪
التفسير و الشرح	٢	٥,٧٪	١٦	٢٠,٢٪	١٨	١٥,٧٪
التعليق على الأحداث	١٣	٣٧,١٪	١٢	١٥,١٪	٢٥	٢١,٩٪
الإجمالي	٣٥	١٠٠٪	٧٩	١٠٠٪	١١٤	١٠٠٪

هدفت الدراسة إلى معرفة الوظائف التي تبنتها صحف الدراسة أثناء تناولها لقضايا

محاربة الفساد حيث يشير جدول رقم (٦) إلى أن أبرز الوظائف التي مارستها صحف الدراسة أثناء التناول هي وظيفة «الإعلام والإخبار» بنسبة ٦٢,٢٪ ثم وظيفة «التعليق على الأحداث» بنسبة ٢١,٩٪.

– صحيفة عكاظ: بينت النتائج أن وظيفة «الإعلام والإخبار» هي من أبرز الوظائف التي مارستها صحيفة عكاظ أثناء تناولها للقضايا بنسبة ٦٤,٥٪، ثم تلاها وظيفة «التفسير والشرح» بنسبة ٢٠,٢٪، ثم وظيفة «التعليق» بنسبة ١٥,١٪.

– صحيفة الرياض: وضحت النتائج أن وظيفة «الإعلام والإخبار» هي أكثر الوظائف التي تبنتها صحيفة الرياض أثناء تناولها للقضايا تلاها في المرتبة الثانية وظيفة «التعليق على الأحداث» بنسبة ٣٧,١٪، وفي المرتبة التي تليها وظيفة «التفسير والشرح».

ثامناً: أبرز الشخصيات المرتبطة بقضايا محاربة الفساد و التي تناولتها صحف الدراسة.

جدول (٧)

أبرز الشخصيات المرتبطة بقضايا محاربة الفساد

الشخصيات المرتبطة بقضايا محاربة الفساد	صحيفة الرياض		صحيفة عكاظ		الإجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
رجال أعمال في القطاع الخاص	صفر	٠,٠٠	١١	٪١٣,٩	١١	٪٩,٦
مسؤولين في الحكومة	١٢	٪٣٤,٢	٢٣	٪٢٩,١	٣٥	٪٣٠,٧
مواطنين	١٢	٪٣٤,٢	١٦	٪٢٠,٢	٢٨	٪٢٤,٥
مقيمين	١٠	٪٢٨,٥	٢٩	٪٣٦,٧	٣٩	٪٣٤,٢
الإجمالي	٣٥	٪١٠٠	٧٩	٪١٠٠	١١٤	٪١٠٠

هدفت الدراسة إلى معرفة الشخصيات التي دارت حولها قضايا الفساد حيث يشير

جدول (٧) أن أبرز الشخصيات التي تناولتها صحف الدراسة هي فئة «المقيمين» بنسبة ٣٤,٢٪ ثم فئة «مسؤولين في الحكومة» بنسبة ٣٠,٧٪ وفي المرتبة الثالثة فئة «مواطنين» بنسبة ٢٤,٥٪، وفي المرتبة الأخيرة فئة «رجال أعمال في القطاع الخاص» بنسبة ٩,٦٪.

– **صحيفة عكاظ:** بينت النتائج أن فئة ال»مقيمين» هي أبرز الشخصيات التي دارت حولها قضايا محاربة الفساد في صحيفة عكاظ بنسبة ٣٦,٧٪، ثم فئة «مسؤولين في الحكومة» بنسبة ٢٩,١٪، يليها فئة ال «مواطنين» بنسبة ٢٠,٢٪، ثم فئة «رجال أعمال في القطاع الخاص» بنسبة ١٣,٩٪.

– **صحيفة الرياض:** وضحت النتائج أن فئة ال»مسؤولين في الحكومة» وال»مواطنين» تساوت في صحيفة الرياض بنسبة ٣٤,٢٪ يليها فئة ال «مقيمين» بنسبة ٢٨,٥٪.

تاسعاً: الحلول التي اقترحتها صحف الدراسة لمعالجة قضايا محاربة الفساد.

جدول رقم (٨)
الحلول التي اقترحتها صحف الدراسة

الحلول المقترحة لمعالجة قضايا الفساد	صحيفة الرياض		صحيفة عكاظ		الإجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
تحسين الخدمات	صفر	٠,٠٠	٢٦	٣٢,٩٪	٢٦	٢٢,٨٪
الشفافية و الرقابة	١	٢,٨٪	٦	٧,٥٪	٧	٦,١٪
إيقاف المفسدين	١	٢,٨٪	١	١,٢٪	٢	١,٧٪
استرداد الأموال العامة	صفر	٠,٠٠	١	١,٢٪	١	٠,٨٪
لم تقدم المادة حلول	٣٣	٩٤,٢٪	٤٥	٥٦,٩٪	٧٨	٦٨,٤٪
الإجمالي	٣٥	١٠٠٪	٧٩	١٠٠٪	١١٤	١٠٠٪

هدفت الدراسة إلى معرفة الحلول المقترحة التي قدمتها صحف الدراسة أثناء تناولها لمعالجة قضايا الفساد، ويشير جدول رقم (٨) إلى أن غالب المواد الصحفية المتعلقة

بقضايا الفساد «لم تقدم حلولا» بنسبة ٦٨,٤٪ بينما اقترحت «تحسين الخدمات» بنسبة ٢٢,٨٪، ثم «الشفافية والرقابة» بنسبة ٦،١٪ «، ثم «إيقاف المفسدين» بنسبة ١,٧٪، وفي المرتبة الأخيرة «استرداد الأموال العامة» بنسبة ٠,٨٪.

–صحيفة عكاظ: تشير النتائج إلى أن معظم المواد الصحفية التي تناولت قضايا محاربة الفساد في صحيفة عكاظ بنسبة ٥٦,٩٪ «لم تقدم حلول»، بينما بلغت نسبة الموضوعات التي اقترحت «تحسين الخدمات» ٣٢,٩٪، أما نسبة الموضوعات التي طالبت بـ «الشفافية والرقابة» ٧,٥٪، وتساوت نسبة الاقتراحين «إيقاف المفسدين» و «استرداد الأموال» بنسبة ١,٢٪.

–صحيفة الرياض: بينت النتائج أن معظم الموضوعات التي تناولت قضايا محاربة الفساد و بنسبة ٩٤,٢٪ « لم تقدم حلول»، بينما تساوا كلاً من «إيقاف المفسدين» و «الشفافية و الرقابة» بنسبة ٢,٨٪.

مناقشة النتائج:

أولا: وفقا لنتائج الدراسة وجدت الباحثة أن تناول صحيفة عكاظ كان أكثر من نظيرتها الرياض حيث التزمت عكاظ بمتابعة القضايا ذات العلاقة بالفساد تزامنا مع حملة محاربة الفساد التي أطلقتها المملكة أواخر العام ٢٠١٧م بنسبة ٦٩,٢٪ بينما اتسمت معالجة صحيفة الرياض للحدث بقلة الموضوعات للقضايا المرتبطة بالفساد حيث بلغت نسبة الموضوعات ٣٠,٧٪، ويمكن تفسير ضعف التغطية الصحفية حول موضوعات قضايا الفساد الذي لوحظ في صحيفة الرياض بأنه ناتج عن تبنيها بما تثيره وكالة الأنباء بشكل محدد بينما حرصت عكاظ على توسيع دائرة النشر الإعلامية من خلال اعتمادها على المندوبين الصحفيين والمصادر الأخرى بما لا يتعارض مع المصادر الرسمية.

ثانيا: اهتمت صحيفتا الدراسة أثناء تناولهما لقضايا محاربة الفساد بالشكل السائد في الصحف اليومية وهو الشكل الإخباري من خلال الخبر الصحفي بنسبة ٧٨,٩٪ ثم المقال الصحفي بنسبة ١٧,٦٪ بصورة أكبر. وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه الباحثة (شيماء محمد، ٢٠١٨م) حيث وجدت أن «فن الخبر الصحفي هو أبرز الفنون التي استخدمتها الصحف بنسبة مرتفعة»،كما تتفق مع توصل إليه كل من (تواتي وحمزي، ٢٠١٥م) في أن أبرز القوالب الصحفية التي استخدمتها صحف الدراسة لمعالجة قضايا الفساد هو قالب الخبر الصحفي بنسبة عالية، وتتوافق أيضا مع دراسة الباحث (محمد الفاتح، ٢٠١٥م) حيث وجد أن الخبر الصحفي»هو أبرز القوالب الصحفية التي استخدمتها صحف الدراسة بصورة كبيرة». واتفقت مع ما وجده الباحث (موسى عبد الباقي، ٢٠٠٤م) حيث أثبتت النتائج أن الخبر يأتي على رأس الأشكال الصحفية التي تناولت قضايا الفساد. واختلفت نتائج الدراسة عما وجدته الباحثة (غادة صقر، ٢٠١١م) حيث وجدت أن الصحف محل الدراسة اهتمت بالتقرير بنسب مرتفعة.

ويمكن تفسير ذلك بأن محاربة الفساد والقضايا المتعلقة به كانت سابقة جديدة في الصحف السعودية إلى جانب أن الصحف تؤكد على المهنية من خلال حرصها على تتبع الحدث ونشر مستجداته من خلال الأخبار الأمر الذي يعطي فرصة للجمهور لمعرفة كافة التفاصيل والمعلومات، ومن جانب آخر فإن أغلب قضايا الفساد التي تم تناولها في إطار خبري لا تقدم تفسيرا أو رأيا يفضي إلى معالجة بقدر ما يقدم توصيفا ومتابعة إخبارية للجهود المبذولة من الجهات الرقابية، ومن جهة أخرى فإن ارتفاع اهتمام الصحف بفن المقال الصحفي بالدرجة الثانية يأتي من باب ممارسة

الصحفيين لأدوارهم الحقيقية في المجتمع في ضوء ما ترسمه نظرية المسؤولية الاجتماعية للصحافة من ضرورة أن يقوم الصحفيين بالمساهمة في معالجة قضايا المجتمع، ويتجلى هذا الدور من خلال وعرض وجهات النظر للكتاب الصحفيين الذين يعدون جزءا مهما ومؤثرا في المجتمع الذي يحصل فيه الحدث، حيث إنه من المعلوم أن آراء الكتاب لا تعكس وجهات نظر فردية فقط، بل إنها تقدم للجماهير رؤى خاصة في تقييمهم للحدث، وليس فقط من باب التعليق على الحدث، بل أيضا من باب التشخيص والتحليل والتفسير.

ثالثا: أظهرت الدراسة أن كلا من صحيفتي الرياض وعكاظ بلغت نسبة الموضوعات التي لم يرافقها صور أو رسوم ما نسبته ٣٥٪، بينما بلغت نسبة الموضوعات التي استخدمت الصور الشخصية ٢٨,٩٪ والصور الموضوعية ١٩,٢٪. واتفقت نتائج الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه الباحثة (غادة صقر، ٢٠١١م) حيث وجدت الباحثة أن الصور الشخصية والموضوعية هي من أكثر أنواع الصور استخداما بنسب متقاربة. وتختلف الدراسة الحالية مع ما توصل إليه الباحثتان (تواتي وحمزي، ٢٠١٥م) حيث بلغت نسبة استخدام الصور والكاريكاتير في قضايا الفساد ٧١,٨٨٪، يعزى كثرة استخدام الصحف للصور الشخصية والموضوعية إلى ارتباط الصور الشخصية بالشخصيات التي دارت حولها قضايا الفساد، حيث من المتوقع أن ترافق الموضوعات التي تأتي الصور الشخصية مع أسماء للشخصيات التي ورد ذكرها في المادة الصحفية، ومن جانب آخر فإن سرية المعلومات والبيانات المتعلقة بقضايا الفساد عادة ما تكون مرتفعة، أما قلة حرص الصحف على إرفاق صور ورسوم داخل المتن فهو يرتبط بالمساحة التي عادة ما تتقيد بها الصحف، وعلى صعيد نتائج الدراسة الحالية فإن معظم المساحة المعطاة لنشر الموضوعات جاءت على سبعة أعمدة مما يقلل من فرص نشر صحف الدراسة للصور أو الرسوم.

رابعا: تبين النتائج أن معظم المواد الصحفية المنشورة لم تستخدم الألوان بنسب كبيرة، وبالمقابل فإن صحيفة عكاظ استخدمت الألوان أكثر من صحيفة الرياض بنسب عالية، ونشير إلى أن صحيفة الرياض تعد من الصحف الرصينة في طرحها والمتسم بالرسمية، هذا ما يفسر قلة استخدام الألوان فيها الصحف، بينما تعد عكاظ من الصحف التي تنوع أساليب طرحها والمضامين التي تطرحها، الأمر الذي ينعكس على زيادة اعتمادها على عدد من وسائل الإبراز، وعلى رأسها الألوان.

خامسا: تثبت النتائج أن صحف الدراسة عموما استخدمت العناوين «الممتدة» بنسبة ٣٧,٧٪ بينما صحيفة عكاظ جاءت معظم العناوين المرتبطة بقضايا الفساد

فيها بنسب متساوية بلغت ٣٧,٩٪ لـ «العريض والمانشيت» و»الممتد»، وفي ذات الوقت جاءت العناوين « العامودية» بنسب مرتفعة بلغت ٤٠٪، وترتبط هذه النتيجة مع زيادة نشر الصحف للموضوعات داخل الصفحات الداخلية، ومن جهة أخرى فإنه يعكس اهتمام الصحف بنشر الموضوعات على مساحة تتراوح بين عامودين وسبعة أعمدة، كما هو حال العنوان الممتد.

سادسا: تظهر النتائج أن معظم الموضوعات التي نشرتها صحف الدراسة والمرتبطة بقضايا الفساد جاءت في الصفحات الداخلية بنسبة ٩٤,٧٪، بينما نوعت عكاظ مواقع النشر فيها حيث جاءت نسبة الموضوعات في الصفحة الأخيرة ٥٪ والصفحة الأولى بنسبة ٢٪، بينما ركزت الرياض على النشر في الصفحات الداخلية بصورة أكبر، وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه الباحثة (غادة صقر، ٢٠١١م) حيث وجدت أن نسبة نشر الموضوعات داخل الصفحات الداخلية مرتفع بنسبة ٥٠٪. بينما تختلف نتائج الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه الباحثتان (تواتي وحمزي، ٢٠١٥م) حيث وجدت الباحثتان أن اهتمام الصحف بنشر القضايا المرتبطة بالفساد في الصفحات الأولى بلغ ٣٣٪. ويعزى سبب نشر الصحف لموضوعات الفساد في الصفحات الداخلية إلى أن الصفحة الداخلية تمنح مساحة أكبر للتعرض والطرح بينما الصفحة الأولى والأخيرة فغالبا تأتي الموضوعات مقتضبة وسريعة ولا تتسم بالعمق والشمولية، نظرا لضيق المساحة وعنصر الأهمية الذي يلازم عملية النشر في الصحف، ويلاحظ أن صحف الدراسة عند طرحها للمادة الصحفية في الصفحة الأولى فإن المانشيت وعنصر اللون يكون ملازما لها.

سابعا: كشفت النتائج أن معظم المصادر التي اعتمدت عليها الصحف هي «المراسل الصحفي» بنسبة ٥٤,٤٪ ثم «المندوب الصحفي» بنسبة ١٨,٤٪، وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه الباحثة (غادة صقر، ٢٠١١م) حيث وجدت الباحثة أن أبرز المصادر التي اعتمدت عليها الصحف هي «محرري الصحيفة» بنسبة ٥٠٪، وترتبط هذه النتيجة مع زيادة ارتفاع الطابع الإخباري للنشر والذي اتسمت به الصحف أثناء تناولها لقضايا محاربة الفساد، كما أصبح اليوم للجمهور الفاعلين دورا بارزا في نقلهم للأحداث بسبب ما أوجدته وسائل الإعلام الجديدة من مميزات دفعت بالجمهور إلى أن يكونوا بمثابة مصادر معلومات تستعين بها الصحف في بعض الأحيان.

ثامنا: وضحت النتائج أن أبرز القضايا التي تناولتها هي قضايا «مخالفة الأنظمة» بنسبة ٥٠,٨٪ وقضايا «تدني مستوى الخدمات» بنسبة ٢٦,٣٪، وتختلف النتائج

الحالية مع ما توصل إليه الباحثتان (تواتي وحمزي، ٢٠١٥م) حيث بينت النتائج أن أهم الموضوعات التي تناولتها قضايا الفساد تدور حول أهمية فضح وكشف المتورطين بنسبة ٢٩٪. كما اختلفت مع توصل إليه الباحث (نور الدلو، ٢٠١٥م)، حيث وجد الباحث أن قضايا الفساد الإداري هي أبرز قضايا الفساد التي اهتمت الصحف بتناولها بنسبة مرتفعة. واختلفت النتائج الحالية أيضا مع ما توصل إليه الباحث (موسى عبد الباقي، ٢٠٠٤م) حيث وجد أن نسبة الموضوعات التي تناولتها الصحف تدور حول قضايا «الاستيلاء على المال العام» وقضايا «الرشوة» بنسبة عالية. ويمكن تفسير نسبة ارتفاع نشر الموضوعات المتعلقة بمخالفة الأنظمة، بسبب حرص الصحف على متابعة حملة «وطن بلا مخالف» التي أطلقتها وزارة الداخلية لتصحيح أوضاع المقيمين كواحدة من أهم الخطوات التي اشتملت عليها رؤية المملكة ٢٠٣٠م، إلى جانب اهتمام الصحف بنشر الأخبار المرتبطة بالجرائم التي عادة ما تحرص وزارة الداخلية بنشر بيان حولها، وعلى الرغم من أن النتائج المرتبطة بالفساد تندرج تحت صور الفساد الصغير إلا أن الصحف لم تتبنَّ أساليب التقصي والبحث حول مشكلات المجتمع التي كان الفساد سببا لها ولم تمارس دورها الرقابي الذي كان من المفترض أن يزداد مع ما لا يتعارض من مبادئ المهنة خلال حملة محاربة الفساد.

تاسعا: وجدت الدراسة أن الوظائف الصحفية التي تبنتها الصحف قضايا الفساد هي وظيفة «الإخبار والإعلام» بنسبة ٦٢,٢٪، وترتبط هذه النتائج مع زيادة اهتمام صحف الدراسة بفن الخبر أثناء تناولها للقضايا، ومن جانب آخر فإن وظيفة نشر الأخبار هي من أهم الوظائف التي أوجدتها الصحف، بل هي الأساس الذي ينطلق منه بقية وظائف الإعلام الأخرى، ويلاحظ على صحف الدراسة أنها لم تنوع وظائفها الصحفية وقل استخدام وظيفتي التفسير والشرح وتوجيه الرأي العام، أو تلك الوظائف التي تقوم على نقد المجتمع أو التي تتبنى الرقابة، بالرغم من أن اعتماد الجماهير على الصحف وفقا لنظرية الاعتماد على وسائل تزداد وقت الأزمات، إلا أن اعتمادها على عنصر الخبر وتحقق الوظيفة الخبرية كان حاضرا بصورة جلية على الموضوعات.

عاشرا: أظهرت الدراسة أن الشخصيات التي ارتبطت بقضايا فساد برزت فئة «مقيمين» بنسبة ٣٤,٢٪ و»مسؤولين في الحكومة» بنسبة ٣٠,٧٪، وتختلف نتائج الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه الباحثة (شيماء محمد، ٢٠١٨م) حيث كانت فئة فساد مسؤولي الحكومة هي أولى الفئات التي دارت حولها قضايا الفساد بنسبة ٦٩٪. كما اختلفت نتائج الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه الباحثة (غادة صقر،

٢٠١١م) حيث كانت فئة فساد كبار المسؤولين هي أبرز الفئات التي تناولتها صحف الدراسة، واختلفت مع نتائج الباحث (موسى عبد الباقي، ٢٠٠٤م) حيث وجد أن فئة النخبة تعد من أبرز الشخصيات التي دارت حولها لقضايا الفساد، أن ارتفاع نسبة فئة المقيمين على بقية الفئات يعكس اهتمام الصحف بنشر التغطيات المرتبطة بالحملات الرقابية التي تقوم بها عدة قطاعات في المملكة العربية السعودية لزيادة توطين المهن المحلية ولنشر نتائج الحملات التفتيشية التي تقوم بها وزارة الداخلية، والتي يكون المقيمين فيها هم الشخصيات التي يدور حولها الحدث.

حادي عشر: أثبتت الدراسة أن ٦٨,٤٪ من الموضوعات لم تقدم حلولا لعلاج الأزمة بنسبة مرتفعة، بينما بلغت نسبة الموضوعات التي اقترحت تحسين الخدمات ٢٢,٨٪ وتختلف نتائج الدراسة الحالية مع ما توصل إليه الباحث (محمد السيد، ٢٠١٦م) في الحلول المقترحة التي قدمتها الصحف، حيث وجد أن أبرز المقترحات التي طرحتها الصحف لعلاج الفساد هي تعزيز مبدأ المساواة القانونية والمساهمة في رفع المستوى المعيشي. ويمكن تفسير هذه النتائج بأن الأخبار الصحفية في غالب الأحيان لا تضيف مقترحا ولا تساهم في علاج المشكلات نظرا لقواعد المهنية المتعارف عليها في الصحافة، ومن جهة أخرى فإن المواد الصحفية قد تحرص على الطرح الموضوعي دون اللجوء إلى تقديم مقترحات أو حلول.

التوصيات:

١. توصي الباحثة صحف الدراسة بزيادة تناول الموضوعات ومشكلات المجتمع التي كان الفساد من أحد نتائجها وآثارها، لا سيما تلك التي تلامس حاجات المواطنين.

٢. تنصح الباحثة بضرورة استخدام الصحف لأشكال صحفية متنوعة لا سيما الأشكال التقريرية مثل: التحقيق الصحفي، والتقرير الصحفي، والقصة الإخبارية التي تهتم بالجانب الإنساني عند طرحها للموضوعات المرتبطة بتدني الخدمات العامة حتى تضفي طابعا إنسانيا، وتلفت نظر المسؤولين حول تلك القضايا.

٣. تنبه الباحثة الصحف بضرورة زيادة مساحة النشر للموضوعات المرتبطة بالفساد، وأن تعمل على إصدار أعداد خاصة حول بعض الموضوعات كلما دعت الحاجة، من خلال ما يصلها على بريد القراء أو من خلال تفعيل خدمة الاستطلاع التي تتيحها أحيانا بعض الصحف.

٤. على الصحف أن توسع مصادرها الصحفية وأن تفتح باب الاتصال مع الجمهور وتستفيد من الجماهير الفاعلين في مواقع التواصل الاجتماعي، للمشاركة في الكشف عن المشكلات التي تسبب فيها الفساد.

٥. على الصحف أن تستفيد من صحافة البيانات عند عرضها للمعلومات، وأن تعتمد في طرحها أسلوب الأرقام والإحصائيات حتى تزيد من ثقة الجماهير بها وتساهم في زيادة اعتمادهم عليها في ظل ما تعانيه الصحف من عزوف نتيجة لإقبال الجماهير على مواقع التواصل الاجتماعي.

٦. على الصحف أن تمارس دورها الرقابي ويجب أن تتفاعل مع الموضوعات المرتبطة بالصالح العام بما لا يتعارض مع سياستها التحريرية والإعلامية وفي ضوء تطلعات المملكة العربية السعودية الجديدة.

٧. لا بد أن تهتم الصحف عند طرحها للقضايا بتقديم الحلول لا سيما عند طرحها المواد الصحفية التقريرية أو مواد الرأي وتساهم بشكل فاعل في حل المشكلات والقضايا ولا تكتفي بالعرض والطرح السريع والعاجل للأحداث، بل ينبغي أن تلجأ لأسلوب المعالجة الشاملة والعميقة.

٨. توصي الباحثة بضرورة إجراء الباحثين لدراسات تسعى للتعرف على دور الصحف في معالجة قضايا الفساد أو تلك التي تسعى لوضع إستراتجيات محددة للصحف عند وجود قضايا طارئة مماثلة، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في مساعدة الصحف على تجديد آليتها وأساليبها في المعالجة والطرح.

المراجع:

(١) بشارة،عزمي،و آخرون(٢٠١٠م)،»الإعلام و مسيرة الإصلاح في الأقطار العربية»،ط١،مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان.

(٢) صقر،غادة،(٢٠١١م)،» معالجة الصحف المصرية لقضايا الفساد المؤسسي في مصر من عام ٢٠٠٨ الى عام ٢٠١٠ : دراسة تحليلية مقارنة»مجلة بحوث التربية النوعية،العدد٢٣/أكتوبر،ص٢،كلية التربية النوعية،جامعة المنصورة،مصر.

(٣) https://bit.ly/Zorijv ،تمت الزيارة في ١٤٤٠/٥/٢٣هـ عند الساعة ٧م.

(٤) https://bit.ly/Zorijv،تمت الزيارة في ١٤٤٠/٥/٢٣هـ عند الساعة ٧م.

(٥) https://goo.gl/jvqqqH،تمت الزيارة في ١٤٤٠/٥/٢٣هـ عند الساعة ٧م.

(٦) شيماء،محمد،(٢٠١٨م)،»اتجاهات التغطية الصحفية لقضايا الفساد السياسي في الفترة من ٣٠يونيو ٢٠١٢و حتى ٣٠يونيو ٢٠١٣م»،مجلة البحث العلمي في الأداب،العدد٢٠١٨/١٩م،٢٦٩-٢٨٦،كلية البنات للأداب و العلوم و التربية،جامعة عين شمس.

(٧) Hajdu, Miklós, et al (٢٠١٨)"Content analysis of corruption coverage: Cross-national differences and commonalities", European Journal of Communication , Vol. ٣٣(١) ٧–٢١

(٨) Starke Christopher, et al, (٢٠١٦) "Free to Expose Corruption: The Impact of Media Freedom, Internet Access, and Governmental Online Service Delivery on Corruption

(٩) السيد،محمد،(٢٠١٦م)،»دور الراديو والتلفزيون في غرس قيم الشفافية و النزاهة و محاربة الفساد في المجتمع المصري،دراسة نظرية كيفية،مجلة الداراسات الاعلامية و الاجتماعية للأبحاث المتخصصة،العدد٣/أكتوبر ٢٠١٦م،المعهد العلمي للتدريب و الدراسات.

(10) Skolkay ,Andrej, & Istokova, Alena, (2016) "**Media coverage of corruption**: **the role of inter–media agenda setting in the context of media reporting on scandals**", Środkowoeuropejskie Studia Polityczne, nr 2, s. 125140–.

(١١) تواتي،ربيحة،حمزي،سميرة،(٢٠١٥م)،»معالجة صحيفة الشروق اليومي الجزائرية لقضايا الفساد في الجزائر»،رسالة ماجستير، قسم علوم الإعلام و الاتصال،كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية،جامعة قاصدي مرباح ،الجزائر.

(٢١) الدلو،نور،(٢٠١٥م)،»دور التحقيق الصحفي في معالجة قضايا الفساد بالصحافة الفلسطينية»،رسالة ماجستير،قسم الصحافة و الإعلام،كلية الأداب،الجامعة الإسلامية،غزة، فلسطين.

(١٣) الفاتح،محمد،(٢٠١٥م)،»المعالجة الإعلامية لظاهرة الفساد الإقتصادي داخل المؤسسات الجزائرية،دراسة تحليلية لعينة من الجرائد الجزائرية،مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية و الإتصالية،العدد٢٠١٥/٢٩م،ص١٠-ص٤٢،مؤسسة كنوز للنشر و التوزيع،الجزائر.

(14) Palau, Anna M. and Ferran Davesa (2013)"**The Impact of Media Coverage of Corruption on Spanish Public Opinion**". Revista Española de Investigaciones Sociológicas, 144: 97124–.

(١٥) صقر،غادة،(٢٠١١م)،» معالجة الصحف المصرية لقضايا الفساد المؤسسي في مصر من عام ٢٠٠٨

الى عام ٢٠١٠ : دراسة تحليلة مقارنة»مجلة بحوث التربية النوعية،العدد٢٣/أكتوبر،٧٩٢-٨٥٠،كلية التربية النوعية،جامعة المنصورة،مصر.
(١٦) عبدالباقي،موسى،(٢٠٠٤م)،»معالجة الصحف المصرية لقضايا الفساد : دراسة تحليلية ميدانية»،رسالة ماجستير،كلية الأداب بقنا،جامعة جنوب الوادي،مصر.
(١٧) إسماعيل،محمود،(٢٠١١م)،»مناهج البحث الإعلامي»،ط١،دار الفكر العربي، ص٩٦، مصر.
(١٨) الدبيسي،عبدالكريم،(٢٠١٧م)،»دراسات إعلامية في تحليل المضمون»،ط١،دار المسيرة للنشر و الطباعة،ص٢٣،الأردن.
(١٩) الدبيسي،مرجع سابق،ص٢٣.
(٢٠) درويش،محمد،(٢٠١٠م)،»الفساد مصادره،نتائجه،مكافحته»،ط١،ص٢٣، عالم الكتب، مصر.
(٢١) الفوزان،محمد،(٢٠١٢م)،»المفاهيم و الأبعاد في الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة و مكافحة الفساد،ط١، ص١٩٥،مكتبة القانون والاقتصاد،الرياض.
(٢٢) درويش،مرجع سابق،ص١٦.
(٢٣) الفوزان،مرجع سابق،ص٢٠٣.
(٢٤) درويش،مرجع سابق،ص١٦.
(٢٥) الفوزان،مرجع سابق،ص٣٠٠.
(٢٦) درويش،مرجع سابق،ص ١٨.
(٢٧) صادق،مرجع سابق،١٨-١٩.
(٢٨) درويش،مرجع سابق،ص١٨.
(٢٩) صادق،مرجع سابق،١٨.
(٣٠) محمد،ساجد،(٢٠٠٩م)،»الفساد:أسبابه و نتائجه و سبل مكافحته»، حولية المنتدى الوطني لأبحاث الفكر و الثقافة،مج٢ العدد٢/٢٠٠٩م،ص٨٢،جامعة بابل،العراق.
(٣١) لؤي،محمد، الشمري،ممدوح(٢٠١٢م)،»جهود المملكة العربية السعودية لمكافحة الفساد»،ورقة علمية،ص٥ . **https://goo.gl/DuReKS**
(٣٢) درويش،مرجع سابق،١٨-١٩.
(٣٣) لؤي و الشمري،مرجع سابق،ص٤.
(٣٤) درويش،مرجع سابق،١٩.
(٣٥) لؤي و الشمري،مرجع سابق،ص٤-ص٥.
(٣٦) درويش،مرجع سابق،١٩.
(٣٧) الظاهر،نعيم،(٢٠١٣م)،»إدارة الفساد:دراسة مقارنة بالإدارة النظيفة»،ط١،ص ٤٥،عالم الكتب الحديثة،إربد،الأردن.
(٣٨) صادق،مرجع سابق،١٩.
(٣٩) لؤي و الشمري،مرجع سابق،ص٧.
(٤٠) صادق،مرجع سابق،١٩.
(٤١) لؤي و الشمري،مرجع سابق،ص٤.
(٤٢) نصر الدين،الشربيني، (٢٠١٨م)، «طرق مكافحة الفساد الإداري لزيادة كفاءة الأداء المؤسسي بمصلحة الضرائب المصرية»،المجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئية، مج ٩ العدد ٢/٢٠١٨م ص٥٤٤،كلية التجارة،جامعة

قناة السويس.

(٤٣) لؤي و الشمري،مرجع سابق،ص٤.

(٤٤) محمد،مرجع سابق،ص٨٢.

(٤٥) لؤي و الشمري،مرجع سابق،ص٤.

(٤٦) المرجع السابق نفسه،ص٦.

(٤٧) محمد،مرجع سابق،ص٨٣.

(٤٨) لؤي و الشمري،مرجع سابق،ص٦.

(٤٩) محمد،مرجع سابق،ص٨٣

(٥٠) لؤي و الشمري،مرجع سابق،ص٦.

(٥١) المرجع السابق نفسه،ص٤.

(٥٢) صادق،مرجع سابق،ص٢٤.

(٥٣) درويش،مرجع سابق،ص٢٠.

(٥٤) صادق،مرجع سابق،ص٢٤.

(٥٥) درويش،مرجع سابق،ص١٩.

(٥٦) درويش،مرجع سابق،ص٢٣.

(٥٧) صادق،مرجع سابق،ص٢٤.

(٥٨) درويش،مرجع سابق،ص٢٣.

(٥٩) صادق،مرجع سابق،ص٢٤.

(٦٠) الفاتح،محمد،(٢٠١٥م)،»المعالجة الإعلامية لظاهرة الفساد الإقتصادي داخل المؤسسات الجزائرية،دراسة تحليلية لعينة من الجرائد الجزائرية،مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية و الإتصالية،العدد٢٩/٢٠١٥م،ص١٢ ،مؤسسة كنوز للنشر و التوزيع،الجزائر.

(٦١) درويش،مرجع سابق، ص٢٤.

(٦٢) صادق،مرجع سابق،ص٢٣.

(٦٣) درويش،مرجع سابق،ص٢٥.

(٦٤) صادق،مرجع سابق، ص٢٥.

(٦٥) الفوزان،مرجع سابق،ص٣٥.

(٦٦) الظاهر،نعيم،(٢٠١٣م)،»إدارة الفساد:دراسة مقارنة بالإدارة النظيفة»،ط١،ص١٢،عالم الكتب

الحديثة،إربد،الأردن.

(٦٧) المرجع السابق نفسه،ص١٣.

(٦٨) يوسف،يوسف،(٢٠١٤م)،»الفساد الإداري و الاقتصادي و الكسب غير المشروع و طرقمكافحته»،ط١،ص٣٠-ص٣١،دار التعليم الجامعي، الإسكندرية،مصر.

(٦٩) الظاهر،مرجع السابق،ص١٣-ص ١٤.

(٧٠) يوسف،مرجع سابق،ص٣١.

(٧١) الظاهر،مرجع سابق،ص١٤.

(٧٢) المرجع السابق نفسه،ص١٣-ص١٤.

(٧٣) يوسف،مرجع سابق،ص١٣.

(٧٤) الظاهر،مرجع سابق،ص١٣.

(٧٥) الظاهر،مرجع سابق،ص١٣-ص١٤.

(٧٦) يوسف،مرجع سابق،ص٣١.

(٧٧) الظاهر،مرجع سابق،ص١٤.

(٧٨) السبيعي،فارس،(٢٠١٣م)»دور الشفافية و المساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية»،ط١،ص٩٢-٩٣، مركز الدراسات و البحوث، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.

(٧٩) الظاهر،مرجع سابق،ص٥١.

(٨٠) صادق،مرجع سابق،ص٢٠.

(٨١) يوسف،مرجع سابق،ص٣١.

(٨٢) الظاهر،مرجع سابق،ص٥١.

(٨٣) صادق،مرجع سابق،ص٢٠.

(٨٤) يوسف،مرجع سابق،ص١٦.

(٨٥) صادق،مرجع سابق،ص١٩.

(٨٦) الظاهر،مرجع سابق،ص٥٢.

(٨٧) الصبيحي،محمد،(٢٠١٢م)،»المعالجة الإعلامية لوظيفة الرقابة في الصحافة السعودية المطبوعة،دراسة تحليلية لعينة من مقالات الرأي في عينة من الصحف المحلية،،ص١٤،الرياض.

(٨٨) الشمري،حاتم،رشيد،ابتهال،(٢٠١٦م)،»دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد العراق أنموذجاً»،مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية،العدد٤/٢٠١٦م،ص٢٢،خاص بالمؤتمر الوطني للعلوم و الأداب،العراق. https://:www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=١٢١٥٥١.

(٨٩) المرجع السابق نفسه،ص٢٢.